AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل مؤشرات الاقتصاد المعرفي والموارد البشرية لقطاع التعليم في العراق للمدة 2000_2020

جواد كاظم سلطان[1] أ.د. مناضل عباس الجواري[2] أ.م.د. سلطان جاسم سلطان النصراوي[3]

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى التحري عن أثر الاقتصاد المعرفي (Knowledge-Economy) في أداء الموارد البشرية لقطاع التعليم في العراق للمدة (2000-2004)، وكذلك إعطاء رؤية اقتصادية عن الاقتصاد المعرفي وكيفية عمله في رفع أداء الموارد البشرية والوقوف على أداء الموارد البشرية لقطاع التعليم ومدى استفادة المنظومة التعليمية في العراق من مزايا الاقتصاد المعرفي منطلقاً من فرضية مفادها بأن هناك تأثيراً نسبياً للاقتصاد المعرفي في أداء الموارد البشرية لقطاع التعليم في العراق، وأن هناك إمكانات مادية وبشرية يمكن استثمارها لرفع الأداء باستعمال آليات الاقتصاد المعرفي والسياسات المعرفية الناجحة.

Abstract

This research aims to investigate the role of the knowledge-economy in the performance of human resources for the education sector in Iraq for the period (2000-2004), based on the hypothesis that there is a relative impact of the knowledge-economy on the performance of human resources for the education sector in Iraq. The method of matching between the descriptive approach (theoretical inductive) and the deductive approach was used, in addition to the quantitative and standard method. The research was divided into three chapters. The first dealt with the theoretical and conceptual framework of the knowledge-economy and the performance of human resources for the education sector, while the second was devoted to analyzing the indicators of the knowledge-economy and human resources for the education sector in Iraq. The third chapter was devoted to measuring and analyzing the relationship between the knowledge-economy and the performance of human resources for the education sector in Iraq during the mentioned research period using a package of modern standard tools in the Eviews program.

المقدمة:

من المتعارف عليه أن المعرفة (Knowledge) ليس بالأمر الجديد، بل رافق مسيرة الحياة البشرية منذ القدم، ولكن في الوقت الحاضر أصبح تأثير المعرفة كبيراً في اقتصادات البلدان المختلفة، وفي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث إن الثورة المعلوماتية مكنت الانسان بأن يكون عاملاً أساسياً في التطور المعرفي؛ لأن الاقتصاد المعرفي يسهم في تحسين كفاءة الموارد البشرية من خلال مساهمته في بناء البحث العلمي RGD والتغير التكنولوجي وكل المشاكل الاقتصادية المختلفة، وجعل الافراد والعاملين في القطاعات الاقتصادية ذو قدرة عالية على فهم التكنولوجيا المعقدة واستيعابها، وزيادة المهارات الادراكية لديهم حيث أن تنمية الموارد البشرية او العنصر البشري او التنمية الاجتماعية بشكل عام يرتبط بالتنمية البشرية التي تعكس بحد ذاتها وعبر المراحل المختلفة للتطور نظريات التنمية الاقتصادية او نظريات النمو الاقتصادي، فالبعد البشري للتنمية هو أن تكون الموارد البشرية تعيش حياة صحية، وان تحصل على المعارف والمهارة من جانب، ومن جانب آخر ان تعكس الموارد البشرية المعرفة المكتسبة لديها في الأغراض الإنتاجية وفي ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة حيث ان تنمية أداء الموارد البشرية والمعارف والمهارات لديها بإدخال عامل المعرفة المتجدد يرفع من كفاءة العاملين في مؤسسات العمل والإنتاج الحكومية كانت ام الخاصة وان تنمية الموارد البشرية مفهوم واسع او فكرة واسعة تتصل بالأسرة التعليمية والمؤسسة التعليمية ومكان العمل والمجتمع، وأن تنمية الموارد البشرية عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري (human-capital) والتعبئة المثلى للموارد البشرية وإتاحة فرص العمل امامها في مختلف الجوانب الخدمية كالتعليم او الصحة او الإنتاجية بإنتاج السلع المادية والرأسمالية يزيد من القدرة التنافسية، وأن بيئة الموارد البشرية تعد مناخاً مناسباً لهندسة الموارد البشرية وان الحقيقة الظاهرة في عالم اليوم هو ان الموارد البشرية امست ظاهرة رقمية وحركية ومتنوعة المهارات وان المعرفة تكتسب بالعمل وتتطلب كثيراً من التعلم والتدريب للموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية.

أهمية البحث :

يكتسب البحث أهميته من خلال النقاط الاتية:

1.يسلط الضوء بوجه خاص على الاقتصاد المعرفي؛ لأن الاقتصاد المعرفي يمارس دوراً أساسياً في تنمية الموارد البشرية؛ ولاسيما في قطاع التعليم وانه مفتاح الارتقاء بهذه الموارد والسبيل الأمثل لرفع الأداء للموارد البشرية، حيث أن المنظومة المعرفية تأتي من خلال الخبرات البشرية والإمكانات المادية والبحث والتطوير وعامل التكنولوجيا.

2. الوقوف على أداء الموارد البشرية في العراق وكيفية تنمية هذا الأداء؛ لأن الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية في المؤسسات الاقتصادية لرفع القدرات الإنتاجية وتخفيض التكاليف، ولاسيما في قطاع التعليم بمراحله المختلفة (الأساسية والعليا).

3. انه يركز على مؤشرات الاقتصاد المعرفي المختلفة ودورها في رفع مستوى الأداء للموارد البشرية؛ ولاسيما في العراق، والاستفادة من هذه المؤشرات المعرفية لزيادة الخبرات والمعارف في قطاع التعليم.

مشكلة البحث :

يعالج البحث المشكلات الاتية:

1. الى أي مدى استطاع العراق من الاستفادة من الاقتصاد المعرفي وتفعيل مؤشراته لرفع أداء الموارد البشرية او العاملين في قطاع التعليم بمراحله المختلفة؟

2. هل هناك من تطبيق لاستراتيجيات أو لسياسات ناجحة لتنمية وتطوير الموارد البشرية في قطاع التعليم في العراق؟

3. هل هناك اعتمادية او علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المعرفية لتنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم وبين أداء هذه الموارد في العراق؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من ألفرضيات الاتية:

1. ان اعتماد الاقتصاد المعرفي وتطبيقه بصورة صحيحة يعمل على رفع مستوى أداء العاملين؛ ولاسيمّا في قطاع التعليم في العراق.

2. هناك تأثير نسبي أو محدد للاقتصاد المعرفي في رفع أداء الموارد البشرية في قطاع التعليم في العراق.

3. يمتلك العراق مقومات وإمكانات مالية وبشرية يمكن استعمالها وتطويرها معرفياً في رفع مستوى أداء العاملين في قطاع التعليم وإعادة النظر بسياسات التعليم والمناهج الدراسية القائمة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الأمور الاتية:

1. رؤية اقتصادية عن الاقتصاد المعرفي، وماهيته والتعرف على مكتسباته في تنمية وتطوير الموارد البشرية في قطاع التعليم في العراق.

2. التعرف على أداء الموارد البشرية بشكل عام، وفي قطاع التعليم بوجه خاص ومدى الاستفادة من المنظومة المعرفية في رفع كفاءة وتطوير مهارات هذه الموارد وزيادة انتاجيتها.

3. معرفة مدى تحقيق قطاع التعليم في العراق لأهدافه من خلال اعتماد الاقتصاد المعرفي والمنظومة المعرفية أداةً في رفع مستوى أداء الموارد البشرية والعاملين فيه.

تحليل مؤشرات الاقتصاد المعرفي والموارد البشرية للتعليم في العراق للمدة (2000-2020)

تعّد المعرفة هي نتاج ونشاط تفاعلي حيوي عقلي يأتي من التجربة والخبرة العملية الواقعية التي يتعايش معها الأفراد في العمل والمجتمع، ويكون الحصول عليها من خلال الدراسة والابحاث العلمية، لذلك تعدُّ المعرفة مصدراً للقوة والدفع نحو

التطور والنمو الاقتصادي، وهي سبب التقدم والارتقاء في المجتمعات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، إذ تأتي المعرفة من تولد رأس المال البشري[1]، وتقوم بتعبئة الموارد وتسهم بشكل اساس ورئيس في فتح الاسواق الجديدة ومنافسة الاسواق القائمة من خلال المنتجات بالاعتماد على رأس المال البشري، فالمعرفة هي الأساس للنمو الاقتصادي، حيث أحدث الاقتصاد المعرفي علاقات مميزة من خلال نمو صناعة البرمجيات وتطبيقاتها المختلفة والمتنوعة وانتشارها في كافة المجالات الحياتية والانشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، مما أدى إلى إحداث طفرة هائلة في اقتصاديات الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية والذي أسهم في ما يلي[2]:

1. رفع القدرة التنافسية للبلد وفي داخل المشاريع الإنتاجية.
2. خفض الكلفة وزيادة كفاءة للإنتاج وتحسين التسويق والتوزيع كماً ونوعاً.
3. زيادة الابداع وخلق ألفرص الاستثمارية وتنميتها.
4. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة، واستعمال الطاقات والإمكانات المتوفرة وتوظيفها للقدرات وتقليل الهدر فيها.

وأهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالمعرفة ورأس المال البشري وأثره على الموارد البشرية، وأوضح ان الغاية من اقتصاد المعرفة هي نشر المعرفة وإنتاجها واعتمادها وتوظيفها بكفاءة عالية، في المجالات والقطاعات الاقتصادية كافة؛ لتكوين المجتمع المدني الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية، ويحقق النمو المتوازن، بالاعتماد على الركائز الأساسية، التي تتمثل في التعليم والبحث والتطوير (RYD)، وتطوير نظم الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال الاطر المؤسسية بما يتلاءم مع اقتصاد المعرفة، لتحفيز النشاط الاقتصادي[3]، ونرى أن المعرفة هي الحالة ألفكرية التي يسعى لتكونيها ألفرد من اجل استثمارها في الإنتاج وزيادة الثروة، التي تتحقق من خلال أدوات المعرفة التي يحصل عليها ألفرد في التأهيل والتدريب وتتمثل في العمال المهرة وألفنيين والمهندسين وخبراء وسائل الإنتاج التي تستعمل في العملية الإنتاجية، وسيتم دراسة هذا البحث على النحو الاتي:

اولاً: العوامل المعززة لرأس المال البشري في العراق:

حيث سيتم تناول العوامل الاتية:

1. الانفاق على التعليم في العراق خلال المدة (2000-2020):

يعد رأس المال البشري من المفاهيم التي وردت في مختلف النظريات والمدارس ألفكرية، واتفق الجميع على ان التعليم المدخل الأول للحصول على الاقتصاد المعرفي، لذا اعتبر ان الانفاق على التعليم هو استثمار طويل الآجل وهو ليس مجرد خدمة تقدمها المؤسسة أو الحكومة إلى الأفراد، بل تنظر إليه استثمار طويل الاجل في الأفراد من آجل خلق قيمة مضافة (added-ualue)، وخلق المعرفة التي تعود

([1]) مجموعة باحثين، الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة، 2009، 9.

([2]) د. جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن،2009،9، 15.

([3]) مايكل استفنسن، تحديات رأس المال البشري في العالم العربي، مؤسسة محمد ابن راشد ال مكتوم، 2007، ص3.

على الاقتصاد والمؤسسة بالربح والإنتاج الكبير، أي انه عائد مستقبلي للاستثمار والإنفاق الحالي[1]، لهذا خصصت ابواب في الميزانية تمثل نفقات التعليم أو الإنفاق على البحث والتطوير، ويشتمل الإنفاق على التعليم النفقات التشغيلية التي تضم الاجور والرواتب وهي التي تمثل النسبة الأكبر من النفقات، إذ يتضح من الجدول (1) ان حجم الإنفاق كان (165053) مليون دينار في عام (2001) وبمعدل نمو (10.08%)، ويمثل نسبة (1.01%) من إجمالي الإنفاق الحكومي ونسبة (0.99%) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، وارتفع إلى (1802610) مليون دينار في عام (2004) وبمعدل نمو (83.05%)، ويمثل نسبة (5.6%) من إجمالي الإنفاق الحكومي ونسبة (3.3%) من الانتاج المحلي الإجمالي في العراق عام (2004)، اي بعد تغير النظام السياسي في العراق في ظل حكومة الاحتلال المؤقتة، واشتملت نسبة كبيرة من النفقات على إعادة تأهيل الجامعات وصيانتها، فضلاً عن الزيادة في النفقات التشغيلية، وصرفت هذه النفقات في الدولار الامريكي وكان لأثر سعر الصرف دوراً في زيادة الإنفاق من خلال التغير في سعر صرف العملة المحلية بعد عام (2003)، واستمرت الزيادة في النفقات التعليمية إلى ان بلغت (6617861) مليون دينار في عام (2010) بمعدل نمو (20.4%) ونسبة (9.4%) من الإنفاق الحكومي ونسبة (4%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تظهر البيانات والمؤشرات ذات الدلالة النوعية للمدة (2000-2010)، أي تغير نوعي ايجابي في سلم الإنفاق على التعليم لكونه مرهق بتركة ثقيلة وبنى تحتية محطمة، بل ان الزيادة كانت معظمها تذهب إلى النفقات التشغيلية ولم تحقق الهدف من الاستثمار في التعليم، وهذا يعود إلى سوء توزيع الموارد المالية المتأتية من ارتفاع اسعار النفط الخام، الأمر الذي انعكس بشكل واضح في انخفاض حجم الإنفاق على التعليم وتذهب النسبة الأكبر إلى الإنفاق على الأجهزة الامنية في وزارتي الدفاع والداخلية بسبب أنتشار العصابات الإرهابية لتنظيم القاعدة، فكان جل اهتمام الدولة توفير الامن لأفراد المجتمع، ونتيجة لسوء الاوضاع الامنية تم تخصيص الجزء الاكبر من الإنفاق الحكومي للعمليات العسكرية، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق على التعليم خلال المدة (2012-2020) وانعكس بشكل سلبي على الواقع التعليمي، إذ اخذ الإنفاق على التعليم في عام (2016) بالارتفاع مرة ثانية ليبلغ (9677944) مليون دينار وبنسبة (13.6%) من حجم الإنفاق الحكومي، وبنسبة (4.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى خلال مدة البحث، وشكلت الميزانية الاستثمارية نسبة (0.1%) من إجمالي ميزانية التربية والتعليم في العراق، وبالرغم من ان الموازنات العامة كانت هي الأكبر في تاريخ العراق وقتها، وهذا يظهر اختلالاً تمويلياً في موازنة التعليم الاستثمارية وذلك بتدني نسبة ما يخصص للاستثمار التعليمي، وعند مقارنة نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي مع بلدان مجاورة وعربية يتبين ألفارق الكبير في التخصيصات للتربية والتعليم، إذ تصل نسبة الإنفاق في الاردن إلى (11.6%) وفي ايران إلى (21.1%) وفي تونس إلى (22.6%) وفي العراق (9.7%) في عام (2019)[2].

([1]) قصي حسن عباس، اتجاهات التعليم وتكوين رأس المال البشري في العراق وآليات الاصلاح، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، قسم الاقتصاد، 2013، ص7.

([2]) اليونسكو، مكتب اليونسكو- العراق، إستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني (2014-2020)، عمان الاردن، 2018، ص64.

وحددت خطة التنمية الوطنية (17) طالب لكل استاذ في التعليم العالم والتعليم التقني في السنة التخطيطية (2018)، وقد تصاعدت النسبة من (18) طالب لكل استاذ إلى (19.2) في عام (2019) ثم إلى (19) طالب لكل أستاذ في عام (2020)، وقد نمى متوسط القيد الإجمالي للطلاب بمقدار (4.7%)[1] في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عند المقارنة بمثيلة من الاساتذة، وحدد تقرير خطة التنمية الوطنية ارتفاع الاهمية النسبية للإناث إلى مجموع الطلبة بـمعدل (64%)، وهذا يتفق مع تقرير منظمة اليونسكو في مؤشر تكافؤ الجنسين إذ ان التفاوت بين الجنسين هو أكثر خلال السنوات الخمس الأخيرة من مدة البحث ويكون هو الأعلى في التعليم العالي في العراق مما يعني وجود قدرة تنافسية للإناث في سوق العمل مستقبلاً[2].

جدول (1) الإنفاق على التعليم ومعدل نموه ونسبته الى الانفاق العام في العراق للمدة (2000-2020)

السنة	الإنفاق على التعليم (مليون دينار)	معدل نمو الإنفاق على التعليم (%)	نسبة الانفاق على التعليم الى إجمال الإنفاق (%)	الانفاق على التعليم نسبة الى GDP (%)
2000	148392	-	0.99	0.91
2001	165043	10.08	1.01	0.99
2002	191761	13.93	1.3	1.01
2003	305368	37.20	1.2	1.0
2004	1802610	83.05	5.6	3.3
2005	1472788	-22.39	5.5	2.0
2006	2051914	28.22	5.2	2.09
2007	2728655	24.80	7.0	2.39
2008	4943190	44.79	8.3	3.09
2009	5267520	6.15	9.4	4.01

([1]) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، التنمية المكانية المستدامة في العراق للمدة (2013-2017)، باب التنمية البشرية والاجتماعية، ص17.

([2]) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2020، ضرورة ضمان الجودة في التعليم، منشورات اليونسكو، باريس، فرنسا، 2020، ص106.

4.01	**9.4**	**20.40**	**6617861**	**2010**
4.29	**11.8**	**28.84**	**9300540**	**2011**
3.39	**8.1**	**-9.02**	**8530553**	**2012**
3.49	**8.0**	**11.11**	**9597576**	**2013**
3.59	**8.3**	**0.88**	**9683127**	**2014**
4.79	**12.3**	**-7.73**	**8988201**	**2015**
4.88	**13.6**	**7.12**	**9677944**	**2016**
4.40	**13.4**	**4.44**	**10128546**	**2017**
3.81	**12.5**	**14.57**	**11856907**	**2018**
4.01	**9.7**	**4.61**	**12430856**	**2019**
2.21	**6.2**	**-3.30**	**12033258**	**2020**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

أ- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الخاص بالتعليم الجامعي والتقني، سنوات مختلفة، بغداد.

ب- وزارة المالية، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

2. الإنفاق على الصحة في العراق خلال المدة (2000-2020):

يعدُّ العمر المتوقع عند الولادة أحد الركائز الرئيسة لرأس المال البشري، وان صحة ألفرد تكون ناتجة عن مزيج من الوعي والثقافة لدى الأفر اد، والدور الأكبر للمؤسسات الصحية في المجتمع من خلال معالجة المرضى ونشر الوعي، فلو فرضنا ان المجتمع يمتلك الوعي الكافي بالحفاظ على صحة ألفرد، الأمر الذي يتطلب وجود مؤسسات صحية وبنى تحتية متكاملة للقطاع الصحي، إذ إن البنى التحتية للمؤسسات الصحية تأتي من خلال الإنفاق على القطاع الصحي، ليكون بمستوى يناسب تطلعات المجتمع والمؤشرات المستخدمة لكشف رأس المال البشري، لذا تقتضي الضرورة التعرف على حجم الإنفاق للقطاع الصحي في العراق خلال المدة (2000-2020).

ويشكل الإنفاق على القطاع الصحي في العراق النسبة الأقل من الإنفاق على الصحة في معظم بلدان العالم وبنسبة (4.2%) كمتوسط سنوات البحث، وهي نسبة متدنية جداً من معدل الإنفاق العالمي على القطاع الصحي والبالغة (25%)[1] من الإنفاق الحكومي، كما يظهر من معطيات الجدول (2) ان مقدار الإنفاق على الصحة بلغ (100856) مليون دينار في عام (2000)، أرتفع إلى (178825) مليون دينار في عام (2004) وبنسبة

([1]) منظمة الصحة العالمية، المعلوماتية الديناميكية لجائحة كورونا، كوفيد (19)، واسلو، 2020، ص13.

(5.5%) من الإنفاق الحكومي ونسبة (3.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتضاعف عدة مرات ليبلغ (3823057) مليون دينار في عام (2010) وبمعدل نمو(33.9%) عن العام الذي قبله، وبنسبة (4.6%) من مجموع الإنفاق الحكومي، ونسبة (1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه نسبة منخفضة عن النسب العالمية المعيارية، التي تعدُّ مقياس للإنفاق على القطاع الصحي، وبلغ حجم الإنفاق على القطاع الصحي (4009531) مليون دينار في عام (2016) وبنسبة (2.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت أعلى نسبة للإنفاق على الصحة من الإنفاق الحكومي وبنسبة (7.9%) في عام (2020)، إذ أن تراجع نسبة الإنفاق على القطاع الصحي في العراق ليس لنقص في الموارد المالية، بل كون الموازنة في العراق بعد عام (2003) كانت من أكبر الموازنات في العالم العربي والبلدان المجاورة، إلا ان تراجع تخصيصات القطاع الصحي تعود لأسباب كثيرة منها[1]:

1- أن نسبة كبيرة من التخصيصات في موازنة الصحة تذهب للأجور والرواتب، ووجود عدد كبير من الموظفين بل جيش من العاطلين عن العمل في مؤسسات القطاع الصحي (البطالة المقنعة).
2- ضعف الكفاءة التخصيصية النسبية، إذ يتم التخصيص بنسب كبيرة كان من المفترض ان تكون أقل، ونسب صغيرة يفترض ان تكون أعلى، مثلاً ان (39%) من الإنفاق الصحي خصص للمستشفيات، مقابل (13%) للرعاية والوقائية والبرامج التثقيفية بالصحة للجميع، و(12%) للرعاية الأولية في مرافق العيادات الخارجية.
3- سوء تقدير الدولة للاهتمام بصحة الانسان في العراق باعتباره المصدر الأساس لزيادة الإنتاج والإنتاجية في العمل.

جدول (2) الإنفاق على الصحة ونسبته إلى إجمالي الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2000-2020) (مليون دينار)

السنة	الإنفاق على الصحة	معدل نمو الإنفاق على الصحة (%)	نسبة الانفاق على الصحة الى إجمال الإنفاق (%)	الانفاق على الصحة نسبة الى GDP (%)
2000	100856		1.1	0.9
2001	120586	16.36	0.9	0.4
2002	102851	-17.24	1.2	0.7
2003	114575	10.23	1.3	3.1
2004	1788258	93.59	5.5	3.4

[1] بيداء رزاق حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في العراق باستخدام نموذج لوكاس، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، قسم الاقتصاد، 2022، ص126.

2.1	**5.6**	**-21.72**	**1469087**	**2005**
1.7	**4.2**	**10.29**	**1637697**	**2006**
1.6	**4.5**	**8.46**	**1789217**	**2007**
1.7	**4.6**	**33.95**	**2708945**	**2008**
2.1	**4.8**	**-1.58**	**2666787**	**2009**
2.4	**5.5**	**30.24**	**3823057**	**2010**
2.1	**5.9**	**16.74**	**4591915**	**2011**
1.6	**3.4**	**-13.43**	**4047972**	**2012**
1.8	**4.2**	**17.89**	**4930392**	**2013**
1.7	**3.7**	**-15.10**	**4283255**	**2014**
2.0	**4.6**	**-13.52**	**3772845**	**2015**
2.1	**5.5**	**5.90**	**4009531**	**2016**
1.7	**5.3**	**-0.30**	**3997397**	**2017**
1.7	**5.4**	**8.32**	**4360176**	**2018**
1.1	**4.9**	**19.95**	**5447031**	**2019**
1.8	**7.6**	**7.34**	**5878644**	**2020**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

أ- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة للسنوات (2000-2020).

ب- وزارة الصحة العراقية، التقرير الإحصائي السنوي، دائرة التخطيط وتنمية الموارد، بغداد، نشرات دورية للسنوات (2000-2020).

3. أثر التعليم على العمل الوظيفي في العراق خلال المدة (2000-2020):

تمارس المعرفة والتعليم دوراً مؤثراً في العمل الوظيفي في بلدان العالم المختلفة وتتنوع الغاية من التعليم والحصول على رأس مال بشري لتغطي المساحة الكبيرة بين اطراف العملية التعليمية، وتختلف المقاصد من الحصول على التعليم سواء على

المستوى الشخصي أو أهداف وزارة التخطيط والتعليم العالي، منها ما يكون مردود مادي (العائد على التعليم)، أو الربح الاجتماعي او كلاهما معاً، ولآجل الوصول الى هذه الاهداف التي تشترك فيها وزارة التخطيط والتربية والتعليم بوضع خطط استراتيجية طويلة الآجل للتنسيق بين مدخلات التعليم ومخرجاته، وللمواءمة بين المخرجات وسوق العمل، بحيث تكون اعداد المتعلمين تتناسب مع سوق العمل[1]، أو تسهم وزارة التخطيط والتعليم العالي من خلال المخرجات بخلق وظائف جديدة من خلال المتعلمين الذي يتناسبون معها، وهو الهدف الذي يروم الباحث الوصول إليه بان التعليم يسهم في خلق الدخل وهو احد مؤشرات رأس المال البشري، أو العكس بان الافراد لا يحصلون على فرصة عمل بالرغم من توفر المؤهل العلمي، وتشير معطيات الجدول (3) ان نسب العاطلين عن العمل في الاقتصاد العراقي حسب التحصيل العلمي أو بدون مؤهل علمي، إذ تبين ان العاطلين عن العمل من حملة الدبلوم ألفني والتقني والبكالوريوس هم النسبة الأقل في المجتمع العراقي، فكانت نسبة (10%) من مجموع العاطلين عن العمل هم من ذوي التحصيل الجامعي الأولي والدبلوم في عام (2004)، وتأتي بعدهم بنسبة أعلى الذي لا يقرأ ولا يكتب والذي يقرأ ويكتب بنسبة (15%) من مجموع العاطلين عن العمل في العراق، وبنسبة (19%) من الحاصلين على التعليم الاعدادي والثانوي، والنسبة الأكبر للحاصلين على التعليم الابتدائي وبنسبة (30.6%) من مجموع العاطلين عن العمل في عام (2004)، اما في عام (2010) حصل تباين في نسب العاطلين عن العمل، إذ انخفضت نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على التعليم الابتدائي إلى (19.8%) من مجموع العاطلين، وارتفعت نسبة العاطلين من ذوي التحصيل العلمي الجامعي والاعدادية، والاميين، وهذا قد يعود إلى فتح باب التطوع على الجيش والشرطة وبدون تحصيل علمي، الأمر الذي اسهم في انخفاض نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على التعليم الابتدائي، وتزامن مع عدم الاستقرار السياسي وانتشار العصابات الاجرامية وتنظيمات القاعدة، مما فتح المجال بتجنيد نسبة كبيرة من الأفراد الغير مؤهلين علمياً في صفوف وزارة الدفاع والداخلية، ويلاحظ استمرار ارتفاع في نسبة البطالة للخريجين بالمقارنة مع الاميين ومن يقرأ ويكتب، إذ ارتفعت نسب البطالة للحاصلين على البكالوريوس من (13.2%) في عام (2013) الى (15.8%) في عام (2014) ثم الى (23.9%) في عام (2016)، وبنسب مقاربة في الارتفاع للحاصلين على الدبلوم الإداري وألفني والتقني، فكانت نسبة البطالة (11.6%) في عام (2010) وارتفعت الى (15.7%) في عام (2012) وانخفضت بنسبة بسيطة الى (14.2%) في عام (2014)، وايضاً ارتفعت نسبة العاطلين من خريجي التعليم الثانوي والاعدادي من (.226%) في عام (2008) الى (25.2%) في عام (2012) واستمرت النسبة في التصاعد حتى نهاية مدة البحث فكانت (31.5%) في عام (2020)، إذ أن تشغيل رأس المال البشري يعد واحدة من اعقد المشكلات وأكبر التحديات التي تواجه البلدان التي تعاني من اختلالات هيكلية، لكون النمو الذي يتحقق في القطاعات الاقتصادية يكون بنسب غير متوازنة، حيث ان الطلب على الايدي العاملة لا يتناسب مع الموارد البشرية المتوفرة في الهيكل الاقتصادي، وتعّد بطالة الخريجين بأشكالها المختلفة (الهيكلية والمؤقتة والمقنعة) صورة لإهدار رأس المال البشري، وهذا يعود الى انفصال سياسات التشغيل عن النمو الاقتصادي، فتحصل ألفجوة بين سياسات التعليم ومخرجاته وبين المتطلبات لسوق العمل واحتياجات المشروعات الاستثمارية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، والتغيرات التي تحصل في مجالات الإنتاج والتوزيع بسبب سوء توزيع الموارد البشرية الموجودة في داخل الاقتصاد[2]. وقد أثبتت التجارب ان الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم بمختلف مراحله) يعكس العائد الاقتصادي في زيادة الإنتاج في المستقبل القريب، وعند التوسع في الاستثمارات المادية يجب ان تعتمد على الاستثمارات في رأس المال البشري بالتخصص الذي

([1]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية (2010-2014)، بيت الحكمة، بغداد، 2014، ص196.

([2]) د. عمرو هشام محمد العمري، التنمية البشرية والتطورات الديمغرافية في بلدان الاسكوا، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص17.

يتناسب مع الموارد المتوفرة في كل اقتصاد، من اجل زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة نوعية الموارد البشرية التي تمتلك المهارات ألفنية والخبرة والتجربة وعدد سنوات التعلم[1].

جدول (3) معدل البطالة حسب التحصيل الدراسي العلمي في العراق للمدة (2000-2020)%

السنة	امي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	ثانوية واعدادية	دبلوم	بكالوريوس
2004	15	15.4	30.6	19	10	10
2006	14.5	17.2	32	15	11	10.3
2008	15.5	14.4	19.2	22.6	14	14.3
2010	16.9	15.4	19.8	21.5	11.6	14.8
2012	14.4	16.3	15.2	25.2	15.7	13.2
2014	13.7	12.8	21.8	21.7	14.2	15.8
2016	18.2	11.5	12	20.6	13.8	23.9
2018	14.5	13.5	11.1	24.8	17	19.1
2020	12.6	17.4	12.1	31.5	16	10.4

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

أ- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، إحصاءات السكان والقوى العاملة، بغداد، سنوات مختلفة.

ب- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، احصاءات التنمية البشرية، بغداد، سنوات مختلفة.

ت- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح شبكة معرفة العراق INK، بغداد، سنوات مختلفة.

ثانياً: التدريب والتطوير ورأس المال المعرفي في العراق:

يعدُّ الانسان هدف التنمية ووسيلتها لذا تسعى جميع النظم الاقتصادية إلى توسيع خيارات الانسان ورفع كفاءتهُ في العمل والتعلم والتدريب، وان الكفاءة في الإنتاج والعمل تحتاج إلى المؤهلات المادية، وان عملية التدريب والتأهيل والتطوير تشكل ركيزة اساسية لزيادة الإنتاج ورفع مستوى وكفاءة العاملين واستغلال الجهد الانساني بالشكل الأمثل من خلال التدريب والتطوير وتنمية المهارات والافادة إلى أقصى حد ممكن ولأن التدريب والتطوير يمثل عائداً اقتصادياً مباشر يطلق عليه العائد على

(1) د. عبد الوهاب الامين، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، 1983، ص300.

مخزون*، ويمثل التدريب هو عملية ليست الهدف منها التغيير بل تهدف إلى التطوير في المورد البشري، حيث ان معظم الوزارات العراقية تعتمد في برامجها على الايفادات لغرض التدريب والتطوير بالاعتمادات على الدورات في داخل وخارج العراق بالإضافة إلى الدورات التطويرية التي تعتمدها وزارة التربية، وعموماً يمكن تصنيف التدريب والتطوير في العراق من خلال الاتي[1]:

أ- الدورات التدريبية: في الاختصاصات المهنية كافة، وتعتمد في التدريب على اختيار المحاضرين من منتسبي الوزارة نفسها او بالاعتماد على وزارة التعليم العالي.

ب- الدورات التأهيلية: وتركز هذه الدورات على الاختصاصات في القطاعات السلعية وتكون مخصصة للهيئات التعليمية ومن ليس لديهم خبرة في التعليم المهني.

ت- الاقسام العلمية التخصصية: التي تتعلق حقول بجوانب معرفية معاصرة في كلية التربوية المفتوحة والمدارس المهنية.

ث- الدورات التدريبية في الجوانب الإدارية الهدف منها تطوير الملاكات الادارية في التعليم العام والمهني.

ان تحقيق التنمية لمهارات العاملين والموظفين تمثل بديلاً للاعتماد على الجانب الكمي الذي صار يمثل عباءٍ ثقيلاً على القوى العاملة بكونه بطالة مقنعة في الوزارات الإنتاجية للاقتصاد العراقي، التي لا تسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واذا ما اسهمت بنسب بسيطة لا تتناسب مع حجم الموارد المادية المسخرة لذلك، لكون التدريب والتطوير يؤدي إلى ما يأتي[2]:

أ- توفير الخبرات والمهارات بالمستوى المطلوب والاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة.

ب- توفر المهارات من خلال التدريب والتطوير يعززّ عملية التخطيط الاستراتيجي في جميع القطاعات الإنتاجية ويقلل الهدر في الموارد والإمكانيات.

ت- التأثير المباشر على حجم الإنتاج ونوعه في معظم الانشطة الإنتاجية وينعكس بالآتي على النمو الاقتصادي الحقيقي المتأتي من خلق القيمة المضافة وليس من صدمات اسعار النفط الخام كما هو حاصل خلال مدة الدراسة.

لذلك فان التدريب المهني يلعب دوراً مهماً في تكوين المهارات اذ يؤدي ذلك إلى[3]:

أ- زيادة الخبرة في كل حلقات النشاط الإنتاجي.

---

* يقصد بالتدريب اثناء الخدمة، تجديد المعلومات او اكتساب مهارات جديدة او تغيير اتجاهات غير مرغوب فيها لغرض اعطاء مردود اقتصادي كبير يعود خيره على الفرد والمجتمع.

[1] د. محمود ماهر احمد، أثر التدريب والتطوير في تنمية الموارد البشرية في مواقع العمل والإنتاج، منظمة العمل العربية – مجلة العمل العربي، القاهرة، العدد 128، 2017، ص204.

[2] د. احمد عبيد عبد الرحيم، العائد على التعليم في العراق، مطبعة الوراق، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2017، ص102.

[3] وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني، الشؤون العليمة والمهنية، المؤتمر المهني الحادي عشر الموسوم (اساليب التدريب والتعليم المهني في تنمية المعرفة)، بغداد، 2004، ص23.

ب- يمارس دوراً حاسماً في التأثير على مختلف عوامل الإنتاج وفي ظروف العملية الإنتاجية والنشاط الإنتاجي والاقتصادي على صعيد الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة، اذ تسهم في زيادة فاعلية الادوات ووسائل الإنتاج، وتكون عاملاً من عوامل خفض التكاليف ألفعلية للإنتاج من خلال الاستغلال الافضل للمواد الاولية والطاقة وادوات الإنتاج، او الاستغلال ألفعّال لوقت العمل او صيانة او ادامة ادوات الإنتاج واطالة عمرها الإنتاجي.

ت- معالجة الهدر في المواد الاولية المستخدمة في الإنتاج او معالجة الاهدار في وقت العمل وما يترتب على تلك المعالجة من خفض للنفقات الانتاجية.

الجدول (4) يوضح حجم الإنفاق على التدريب والتطوير في العراق خلال مدة الدراسة، إذ يوضح حجم الإنفاق المتباين بين القطاعات الاقتصادية فكان معدل الإنفاق السنوي على الدورات التدريبية التطويرية لموظفي القطاع العام في عام (2006) بما مقداره (50) ألف دينار للموظف الواحد، وارتفع في عام (2010) إلى (102) ألف دينار، ثم انخفض إلى (89) ألف دينار في عام (2014) واستمر بالانخفاض إلى (63) ألف دينار في عام (2021) بنسب (4%, 20 1%,%, 2%) للأعوام المذكورة على التوالي.

اما الدورات التأهيلية والتطويرية لملاكات وزارة النفط العراقية خلال سنوات الدراسة هي الأعلى من حيث معدل الإنفاق السنوي فكان معدل الإنفاق (102) ألف دينار في عام (2006) وارتفع الى (2093) ألف دينار عام (2010)، ثم ارتفع بمعدل الضعف تقريباً الى (4028) ألف دينار في عام (2014)، واستمر بالارتفاع حتى عام (2018) الى (6920) ألف دينار وانخفض في عام (2021) الى (3025) ألف دينار، وبنسبة (41%) من مجموع الإنفاق على الدورات التطويرية والتدريبية لكوادر وزارة النفط العراقية في عام (2006)، وتضاعف النسبة في عام (2014) الى نسبة (86%) من مجموع الإنفاق على التدريب والتطوير في العراق، واستمر معدل الإنفاق مرتفع في الأعوام التي بعده ليكون بنسبة (89%) في عام (2018) انخفضت بشكل قليل ولكنها بقيت في الصدارة من مجموع الأنفاق على التدريب والتطوير في العراق خلال مدة الدراسة، فكانت (75%) في عام (2021).

والنوع الثالث من الإنفاق على التدريب والتطوير هو الإنفاق السنوي على التعليم المهني الذي تتبناه وزارة التربية العراقية من خلال اعداديات التعليم المهني المتخصصة التي تبدأ بالتعليم المهني بعد الدراسة المتوسطة، يتميز هذا النوع من التدريب والتطوير بوجود مؤسسات اكاديمية متمثلة بالتعليم المهني التجاري والصناعي بمختلف فروعه، حيث كان معدل الإنفاق السنوي في عام (2006) ما مقداره (68) ألف دينار، وارتفع الى الضعف الى (161) ألف دينار في عام (2010) وذلك لارتفاع تخصيصات وزارة التربية بسبب زيادة الموازنة العامة الحاصلة من زيادة اسعار النفط الخام، وارتفع معدل الانفاق السنوي على التعليم المهني في العراق الى (392) ألف دينار في عام (2014) واستمرت الزيادة في الانفاق على التدريب والتطوير في التعليم المهني الى (692) ألف دينار في عام (2018) وكان معدل الإنفاق السنوي (893) ألف دينار في عام (2021) وان نسب الانفاق على التعليم المهني في العراق خلال مدة البحث تأتي في المرتبة الثانية بعد الدورات التأهيلية في القطاع النفطي بنسبة (22%, 9%, 7%, 27%) للسنوات (2006, 2010, 2018, 2021) على التوالي.

وفي الدورات الإدارية لموظفي الدولة التي يقوم الموظف نفسه بدفع تكاليفها وقد اعتبرتها الكثير من دوائر ومؤسسات الدولة شرط للحصول على الترقية في الوظيفة، ولهذا اعتبر الباحث ان هذا النوع من الدورات التدريبية

التطويرها غير ذات جدوى وقد لا تعطي النتائج المرجوه في تطوير الملاكات الخاصة بالقطاع العام، وكان الإنفاق عليها هو الاقل عند المقارنة بانواع الدورات التدريبية والتطويرية الأخرى، فكان المتوسط السنوي (30) ألف دينار في عام (2006) وأرتفع الى (68) ألف دينار في عام (2010) وبقي متذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب طفيفية بحيث كان معدل الإنفاق السنوي (58) ألف دينار في عام (2021).

حيث نرى ان نظام واسلوب التدريب والتطوير المهني وغيره في العراق لم يحقق النتائج المطلوبه لكون التدريب في القطاع النفطي لم يكن قائم على اسلوب عملي علمي بل كان يستهدف الموظفين الكبار والأكثر خدمة دون ان يراعي التدريب المناسب للشخص المناسب، وكانه يحسب لهم مكافئة على خدمتهم، ويعدُّ نوع من السياحة الترفيهية في الشركات النفطية، لهذا لم ينعكس على الواقع العملي في القطاع النفطي، فضلاً عن المحسوبية المنسوبية والمحاصصات الحزبية في الايفادات والدورات التدريبية والتطويرية، اما الدورات التدريبية لموظفي القطاع العام فتتسم بقلة التخصيصات الممنوحة للموظفين وعادتاً ما تكون مخصصة للمدراء والمعاونين لهم، ومن يكون له نفوذ في دوائر الدولة، لابد من القول بان التعليم المهني في العراق بالرغم من قلت التخصيصات الموجه له الإ انه الأكثر تأثيراً لكون ما يميز التدريب والتعليم المهني، انه يجمع صفة التعليم العلمي والتدريب المهني العملي في وقت واحد، لكون التعليم المهني يوسع افاق المتدرب وينعكس على المجتمع، اما التدريب والتأهيل العملي المهني يزيد من الخبرة المهنية ويرفع من مهارة المتدرب بالمجال الذي تخصص به.

جدول (4) الإنفاق السنوي على التدريب والتطوير للمتعلم الواحد (ألف دينار)

الدورة / السنة	2006	2010	2014	2018	2021
الدورات التدريبية العلمية لموظفي الدولة	50	102	89	73	63
الدورات التأهلية في القطاع النفطي	102	2093	4028	6920	3025
التعليم المهني المتخصص	68	161	392	692	893
الدورات الإدارية لموظفي الدولة	30	68	59	63	58
مجموع الانفاق	250	2424	4568	7748	4093

المصدر: وزارة التربية – المديرية العامة للتخطيط التربوي، التقارير السنوية للسنوات 2006، 2010، 2014، 2018، 2021.

ثالثاً: العوامل المعززة للاقتصاد المعرفي في العراق للمدة (2000-2020):

هناك عوامل عدة تعزز الاقتصاد المعرفي نذكر منها:

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

إنَّ المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية تعكس درجة التنويع الاقتصادي الحاصل نتيجة وجود المعرفة والدراية في المؤسسات الاقتصادية وبهدف الوقوف على طبيعة الهيكل الإنتاجي وعلاقته برأس المال البشري، ورصد حركة التغير في الموارد البشرية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل الأيدي العاملة والناتج المحلي الإجمالي، التي تعبر عن مسار التطور أو التخلف في نوعية الأيدي العاملة ومقدار تأثيرها على التركيب الهيكلي المؤسساتي للاقتصاد الوطني، بالاعتماد على تحليل نسبة المساهمة للأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية وكما موضح في الجدول (5) كما يلي:

1. القطاع الزراعي:

يعاني القطاع الزراعي منذ التسعينيات في القرن العشرين من مشكلات معقدة ومتراكمة، وانعكست على انخفاض الإنتاجية والإنتاج، وتراجع اعداد العاملين في القطاع الزراعي والهجرة الى القطاعات الأخرى لأسباب كثيرة، ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت (27.06%) في عام (2000) وانخفضت إلى (7.7%) في عام (2001) وبقيت النسبة متذبذبة بالارتفاع والانخفاض بين أقل مستوى بنسبة (1.883%) لها في عام (2017) واعلى مستوى لها وبنسبة (9.6%) في عام (2003)، إذ يلاحظ تميز العام الأول من مدة البحث في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي، وهذا يرجع إلى الزيادة غير الحقيقية في الأهمية النسبية للزراعة، بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عام (1990) واستمرت حتى عام (2003)، وإيقاف تصدير النفط الخام، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكمله، فأرتفعت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الدعم المقدم من الحكومة للقطاع الزراعي، ان تراجع أهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي بعد عام (2003)، كانت بسبب مشاكل مركبة ومعقدة ومتراكمة ومتوارثة من الحكومات السابقة، وكذلك تعود إلى جملة من الأمور منها وصفة صندوق النقد الدولي والانفتاح التجاري الكبير على العالم الخارجي، وأغراق الأسواق المحلية بمختلف السلع والمنتجات الزراعية بأسعار تنافسية ومدعومة من الدول المصدرة بالإضافة إلى الجودة والنوعية لهذه المنتجات، وعدم وجود إستراتيجية ومنهج تنموي نابع من واقع ومشاكل الاقتصاد العراقي، وإن السياسات الاقتصادية الزراعية لم تعامل القطاع الزراعي بوصفه حلقة تشابك وترابط بروابط امامية وخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث يكون فعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي وقوة دافعة له، ليكون مساهم في التحول الهيكلي، بسبب انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع وأرتفاع التكاليف وانعدام مستوى الدعم المقدم واذا توفر الدعم يكون غير مدروس ويرتد بأثر سلبي على مساهمة القطاع الزراعي مما قلل الحافز لدى العاملين في الزراعة نحو التوسع والاستثمار في القطاع الزراعي[1].

جدول (5) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع النفطي	نسبة مساهمة القطاعات الاخرى
2000	27.06	7	0.52	65.42
2001	7.7	1.57	75.62	15.11

(1) عبد الخالق عبد المهدي فرحان الدبي، امكانية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الايجابيات والسلبيات، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كليو الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2005، ص84.

19.52	**70.45**	**1.51**	**8.52**	**2002**
33.90	**52.1**	**4.4**	**9.6**	**2003**
33.35	**57.96**	**1.76**	**6.93**	**2004**
33.97	**57.83**	**1.32**	**6.88**	**2005**
37.17	**55.47**	**1.54**	**5.82**	**2006**
40.27	**53.18**	**1.63**	**4.92**	**2007**
38.75	**55.73**	**1.68**	**3.84**	**2008**
48.88	**43.29**	**2.61**	**5.22**	**2009**
48.78	**44.02**	**2.2**	**5**	**2010**
41.57	**51.86**	**2.14**	**4.43**	**2011**
28.03	**66.43**	**1.78**	**3.76**	**2012**
28.99	**66.37**	**1.35**	**3.29**	**2013**
37.98	**55.21**	**1.8**	**5.01**	**2014**
42.1	**55.1**	**0.8**	**2.0**	**2015**
32.5	**64.48**	**0.85**	**2.13**	**2016**
33.05	**63.69**	**1.16**	**1.83**	**2017**
34.24	**62.5**	**0.96**	**2.3**	**2018**
36.3	**59.22**	**1.03**	**3.45**	**2019**
36.99	**60.1**	**0.81**	**2.1**	**2020**

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الحسابات القومية، بغداد، أعداد مختلفة.

2. القطاع الصناعي:

إن قطاع الصناعة التحويلية يمثل المحور الأساس في عملية تطوير الهيكل الاقتصادي وتنويع الإنتاج، ويعدُّ الإنتاج في القطاع الصناعي أحد مقاييس ومؤشرات رأس المال البشري، إذ أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية

في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقرير السنوي الصادر عن منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة لعام (2000)، أن (50) دولة نامية من مجموع (95) دولة نامية تزيد المساهمة النسبية للقطاع الصناعي فيها على (11%) من الدخل القومي، وتزداد هذه النسبة إلى أكثر من (20%) في (25) بلد منها وإن (7) بلدان تجاوزت الاهمية النسبية عن (24%)[1].

ويبين الجدول (5) أن القطاع الصناعي لم يتمكن من تحقيق تغير إيجابي في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، فكان معدل المساهمة (1.57%) في عام (2001) حيث إن نسبة المساهمة كانت بوتيرة واحدة ولم ترتفع نسبة المساهمة عن (2%) عدا عام (2000) التي لا تعدُّ مؤشر لإنتاج القطاع الصناعي بل كان السبب بسبب تراجع الصادرات النفطية، وبعد تغيير النظام السياسي في العراق كانت نسبة المساهمة منخفضة جداً، وهذا بسبب الاعتماد على الاستيرادات من السلع والخدمات، وقد جاء هذا التراجع لأسباب عديدة منها:

أ- هيكلة كل منشأت القطاع الصناعي بعد عام (2003) وهذا لم يتوافق مع التوسع في الاستهلاك مع الطلب على المنتجات المحلية.

ب- فشل الجهاز الإداري في تعبئة الموارد البشرية والمادية والعلمية وبلورتها في إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي قلل من استغلال الطاقة الإنتاجية والموارد المتاحة بشكل أمثل بحيث يكون له القدرة على منافسة السلع الاجنبية المستوردة بأسعار رخيصة نتيجة لرفع قيمة العملة المحلية.

ت- ان رفع قيمة العملة المحلية عمل على جعل السلع الصناعية المستوردة رخيصة الثمن، والسلع المنتجة في الداخل مرتفعة الثمن، مما عمل على تعزيز القدرة التنافسية للسلع المستوردة من الخارج، وأثر بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الصناعي.

وإن انخفاض نسب مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي تسببت في عدم القدرة على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات، لتعويض النقص الحاصل في الطلب المحلي تم التوجه إلى الاسواق العالمية لسد العجز في الطلب، مما يمثل اختلال هيكلي يهدد الأمن الغذائي والقومي للعراق، واعتبر قيداً ثقيلاً على مستوى الرفاه الاقتصادي للشعب العراقي، إذ أرتفعت حصة المواطن العراقي من كمية السعرات الحرارية من (1155) سعرة حرارية قبل (2000) إلى (32000) سعرة حرارية بعد عام (2000)، وتوقفت العديد من المشاريع والصناعات ويبلغ تعدادها بأكثر من (6480) مشروعاً حكومياً وما يقارب من (220) مشروعاً خاصاً[2].

ويتجلى دور رأس المال البشري بشكل واضح في القطاع الصناعي، إذ شهد القطاع الصناعي توسعاً خلال التسعينات من القرن الماضي خلال العقوبات الاقتصادية على العراق وبطرق إنتاج تقليدية ومواد أولية من نوعيات رديئة او معادة، لذا عانى القطاع الصناعي من العسكرة والخسائر الكبيرة التي تعرض لها خلال سنوات

([1]) معروف هوشيار، القطاع الصناعي التحويلي في العراق وعملية التحول التكنولوجي، المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 31، 2000، ص3.

([2]) غالب شاكر بخيت الركابي، السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012، ص106.

الحرب عام (2003) والحروب التي قبلها بحيث أصبحت كل المشاريع الصناعية في العراق أما لا تملك الجدوى الاقتصادية أو توقفت عن العمل بصورة كلية[1].

3. القطاع النفطي:

يعدُّ القطاع النفطي في العراقي مصدر النمو الاقتصادي، أذ يمتلك هذا القطاع احتياطيات ضخمة تقدر بحوالي (145) مليار برميل كاحتياطيات مؤكدة قابلة للزيادة في حال استأنف نشاط ألفرقة الاستكشافية، ويتميز الاحتياطي النفطي بانخفاض كلف الإنتاج مقارنةً مع البلدان النفطية الاخرى، لذا يأتي القطاع النفطي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للمشاركة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من الجدول (5) السابق ان نسبة المساهمة منخفضة في عام (2000) وبنسبة (0.52%) وارتفعت الى (75.62%) في عام (2001) ثم الى (57.96%) في عام (2004) واستمر القطاع النفطي بالهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية مدة البحث ليصل إلى نسبة (60.1%) في عام (2020)، إذ ان الانخفاض في السنة الأولى من الدراسة بسبب العقوبات الاقتصادية والاقتصار على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي فرض على العراق بعد عام (1996)، اما المدة التي تلت تغير النظام السياسي وما رافقها من أرتفاع اسعار النفط الخام، فكانت النتيجة طبيعية ان ترتفع مساهمة القطاع النفطي.

حيث إن طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية[*]، تجعل الاقتصاد رخواً وهشاً يعتمد على التجارة الخارجية، ويكون المجتمع ذو نزعة استهلاكية وان العائد من القطاع الاستخراجي يستخدم لتغطية النفقات التشغيلية المتضخمة في كل عام، وبالآتي يذهب الى استيراد كل ما يحتاج إليه القطاع العام والخاص دون الحاجة إلى الاستثمار في القطاعات السلعية، التي تنعش الاقتصاد وتوفر فرص العمل وتقلل من معدل البطالة، بل وفي خلق البطالة.

رابعاً: مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

هناك مؤشرات عدة للاقتصاد المعرفي نذكر منها:

1. عدد براءات الاختراع:

يتبين من الجدول (6) ان براءات الاختراع (في الداخل والخارج) كانت (9) براءة اختراع في عام (2000) وارتفعت إلى (15) براءة اختراع في عام (2004) وبواقع (91) مجلة علمية ومركز بحثي، ثم تزايدت إلى(33) براءة اختراع في عام (2008)، وكان عام (2013) قد شهد زيادة كبيرة في براءات الاختراع للمقيمين في الداخل والخارج بواقع (242) براءة اختراع، و(840) مجلة علمية وتكنولوجية واستمر التصاعد في عدد براءات الاختراع بداءٍ من بداية التحاق الطلبة إلى الجامعات العالمية الرصينة، وكانت أعلى حصيلة في عام (2020) بعدد مقداره (537) براءة اختراع في عموم الجامعات والمراكز البحثية في العراق، ولغرض تجسيد براءات الاختراع تحتاج وزارة التعليم العالي إلى مراكز متخصصة ومزودة بمختبرات على مستوى من التطور لتحويل المخترعات إلى ابتكارات في القطاعات السلعية الإنتاجية، ونرى ان نسبة مساهمة التعليم العالي في إنتاج المعرفة وتحويل الاختراعات إلى ابتكارات كانت متدنية جداً بسبب النقص الكبير في المختبرات المتطورة وضعف التخصيصات المالية

([1]) عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2011، ص77.

[*] الاقتصاد الريعي: وهو الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط أو الغاز المملوك للدولة، أو أنه الحالة التي يتجاوز فيها مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية بنسبة (50%) من الناتج لدولة ما.

التي تبوّب لتحسين الابتكارات، وحتى اذا ما وجدت فان نسبة كبيرة منها تذهب إلى الإيفادات للقيادات الإدارية دون ان تصرف إلى المراكز البحثية أو تشجيع الباحثين لإنتاج المعرفة، لكون براءات الاختراع تعدُّ معياراً مناسباً لمدى مشاركة الجامعات في إنتاج المعرفة ورأس المال البشري.

جدول (6) عدد براءات الاختراع والمجلات العلمية في الجامعات العراقية للمدة (2000-2020)

السنة	براءات الاختراع في الداخل	براءات الاختراع في الخارج	المجلات العلمية
2000	7	2	32
2001	9	1	54
2002	5	8	68
2003	9	3	82
2004	14	1	91
2005	16	11	142
2006	15	3	245
2007	15	2	242
2008	29	4	320
2009	27	2	409
2010	14	2	555
2011	53	6	641
2012	81	57	827
2013	101	141	840
2014	131	240	867
2015	23	29	895

1237	32	37	2016
2260	102	614	2017
6074	78	655	2018
625	54	408	2019
632	35	502	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، مديرية براءات الاختراع والنماذج الصناعية، بغداد، السنوات 2000-2020.

2. الإنفاق على البحث والتطوير:

من المؤشرات المهمة لقياس المعرفة في كل دول العالم الانفاق على البرامج الخاصة بالبحث والتطوير، لغرض تحقيق براءة الاختراع والابتكار لتسهم هذه النفقات في تحقيق القيمة المضافة وزيادة الإنتاجية، وبالآتي خلق القدرة التنافسية وتوسيع الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد، وينعكس كل ما سبق على علاقة البلد في بلدان العالم الاخرى من خلال العلاقات التجارية والميزان التجاري (الصادرات والاستيرادات)[1]، ان تطوير وزيادة فاعلية البحث والتطوير تعتمد بالدرجة الأولى على المخصص من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، ان العلاقة بين الإنفاق على البحث والتطوير ورأس المال المعرفي تكون العلاقة طردية، يلاحظ من الجدول (7) وجود علاقة تناسبية بشكل طردي بين الإنفاق على البحث والتطوير وبراءات الاختراع بالرغم من تفشي ألفساد المالي في الإنفاق العام، ووجود هدر كبير في الاموال المخصصة للبحث والتطوير وتوجيهه إلى غير المستحقين، او تخصيصه في ابواب لا تحقق التطوير مثل النفقات التشغيلية (الاجور والرواتب) في المراكز البحثية، فضلاً عن الإيفادات التي قد تكون لسفرات ترفيهية، ودورات تدريبية فقط في الشكل دون المضمون، او قد تكون لأشخاص تمثل لهم مكافئة نهاية الخدمة.

إن مشكلة الإنفاق على البحث والتطوير في العراق هي مشكلة هيكلية وبنسب ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي إذ ان معظم الإنفاق لا يوجه بالشكل الصحيح؛ لأن الإنفاق لا يخدم مصلحة البحث والتطوير، وانما يخصص لأجور البطالة المقنعة للأيدي العاملة الموجودة في المراكز البحثية ألفائضة عن الحاجة وفي تخصصات مختلفة، وقد تكون عاجزة عن تقديم خدماتها لتطوير البحث العلمي[2]، او تخصص لباحثين غير اساسيين بسبب كون اختصاصاتهم لا تّسهم في حل المشكلات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، ومن خلال استقراء بيانات الجدول (7) يتبين ان براءات الاختراع في عام (2004) كانت (16) براءات اختراع منها (14) للمقيمين في الداخل، و(2) للمقيمين في الخارج في الوقت الذي كانت نسبة الانفاق على البحث والتطوير (1%) ووجود (93) مجلة علمية معتمدة من قبل وزارة التعليم العالي العراقية، في العام الذي بعده لم يكن التغير كبيراً وواضحا في براءات الاختراع ونسبة الإنفاق على البحث

[1] عبد الرحمن الهاشمي، واخرون، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص30.

[2] د. نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة المعرفة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثانية، 2012، ص266.

والتطوير، لكن الفارق في المجلات العلمية الرسمية بداءت بالتزايد بنسبة واضحة مقارنة بالإنفاق على البحث والتطوير الذي لم يتجاوز نسبة (5%) في احسن الظروف، وهي نسبة لم تكن قليلة، إلا ان طبيعة الإنفاق لم توجه بطريقة مدروسة للبحث والتطوير كما يحدث في دول العالم المتقدم، بعد عام (2010) شّوهد تطور واضح في عدد براءات الاختراع (للمقيم وغير المقيم) فكانت (59) في عام (2011) ثم (138) في عام (2012)، وكانت عدد براءات الاختراع للمقيمين في الخارج وتزايدت بشكل واضح جداً ويعتقد الباحث ان تزايد براءات الاختراع للمقيمين في الخارج كان نتيجة لبرنامج الابتعاث الذي تبنته الحكومة العراقية وبالخصوص مكتب رئيس الوزراء بعد عام (2011)[1]، في عام (2015) وعام (2016) تراجع عدد براءات الاختراع إلى (52) و(62) براءة اختراع على التوالي، بسبب الظروف السياسية والوضع الامني غير المستقر وتوقف برنامج الابتعاث إلى الخارج وحصول الازمة المالية التي مر بها الاقتصاد العراقي، وبقي التزايد المضطرد لعدد المجلات العلمية في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فكانت عدد المجلات العلمية (556) في عام (2010) وارتفع إلى (828) في عام (2012)، واستمر بالتزايد إلى (1238) في عام (2016) وتضاعف في العام الآتي له الى (2261) مجلة علمية معتمدة في وزارة التعليم العالي، وكان عدد المجلات والمراكز البحثية عام (2018) حيث بلغت (6075) مجلة علمية في القطاعين العام والخاص، وانخفضت بشكل كبير في العام الذي بعده بعد ان وصلت المراكز البحثية والمجلات العلمية إلى حد التخمة التي لا تحقق قيمة علمية مضافة، بل صارت قيد وعقبة امام تحقيق براءات الاختراع، وهذا قد يعود إلى الصدمة التي تعرض لها العراق بعد عام (2003)، والانفتاح على العالم الخارجي، وعدم وجود قانون واضح ومدروس ينظم عمل المجلات والمراكز البحثية وتعرض قسم كبير منها إلى الخسارة وتراجع الدعم من المنظمات العلمية والمحلية، وانسحب من العمل لان قسم كبير من نشاطها كان يعتمد على مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن قلت الإنفاق الحكومي الموجة بالشكل الصحيح للبحث والتطوير إلا ان العراق يعدُّ من البلدان التي حققت قفزة نوعية مقارنة ببعض البلدان في تقديم الاختراعات والابتكارات[2].

ونرى ان عدد براءات الاختراع والإنفاق على البحث والتطوير والمجلات العلمية والتكنولوجية من المقاييس والمؤشرات التي تستخدم في تقدير مستوى المعرفة ورأس المال البشري، ولهذا كان أثر المراكز البحثية والمجلات العلمية في الجامعات من أهم الطرق لنشر المعرفة وتكوين راس المال المعرفي، إذ ان تراجع عدد المجلات العلمية بسبب اعتماد آلية جديدة للترقيات العلمية وإعطاء وزن نسبي منخفض للمجلات العلمية العراقية مقارنة مع المجلات العلمية العالمية والمصنفة في المستوعبات العالمية ومفهرسة ضمن تصنيفات علمية خاصة، لذلك تراجع دور المجلات العلمية في الاصدارات العلمية وتوجه المختصين المجلات العلمية الرصينة في الخارج.

جدول (7) براءات الاختراع والأنفاق على البحث والتطوير والمجلات العلمية في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	مجموع براءات الاختراع			الإنفاق على البحث والتطوير نسبة من	المجلات العلمية (مجلة)
	براءة الاختراع	المقيم في العراق	غير المقيم في العراق		

[1] وزارة التخطيط، الخطة الاستراتيجية الوطنية، البرنامج الحكومي، نفقات تطوير رأس المال البشري، بغداد، 2014، ص168.

[2] البنك الدولي، مشروع راس المال البشري، بيانات متاحة على الموقع:
https//www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital

	GDP%			(براءة)	
93	0.01	2	14	16	2004
143	0.018	2	17	19	2005
246	0.026	1	15	16	2006
243	0.05	3	15	18	2007
321	0.03	2	29	31	2008
410	0.05	4	27	31	2009
556	0.04	2	14	16	2010
642	0.03	6	53	59	2011
828	0.04	57	81	138	2012
841	0.03	141	101	242	2013
868	0.04	240	131	371	2014
896	0.04	29	23	52	2015
1238	0.04	40	22	62	2016
2261	0.05	102	614	716	2017
6075	0.04	78	654	732	2018
626	0.03	54	409	463	2019
633	0.04	35	500	535	2020

المصدر:

1- الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، مديرية براءات الاختراع والنماذج الصناعية، للسنوات (2004-2021)، بغداد.

2- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، باب التربية والتعليم، للسنوات (2004-2021)، بغداد.

3. الاتصالات وتأثيرها على الاقتصاد المعرفي:

ان التطور التكنولوجي العلمي في وسائل الاتصالات والتواصل القت بضلالها على مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال جعل العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة، وأسهمت ثورة الاتصالات بحدوث تغيرات جوهرية في اقتصاد المعرفـــة، نتج عنها تغيـــرات غاية في الأهمية في المورد البشري بصورة عامة، واثرت على التعليم بصورة خاصة منها ازدياد مؤشرات التعليم وارتقاء في النوعية والمهارات[1]، وبسبب اتساع دائرة التواصل الاتصال بالمؤسسات العلمية والتعليمية وما نتج عنه من تطور متسارع لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد المعرفي[2]، ان التطور التكنولوجي الجديد أسهم في اختصار الزمن وهذا ما أكده (كيلش فرانك) في كتابه ثورة الانفوميديا (InfoMedia)*، وبين ان التقدم الكبير في الجنس البشري مرهون بما يحرزهُ من تقدم في الانفوميديا، حيث إن هذا التغيير لم ينل الاهتمام الكافي في الاقتصاد العراقي من حيث التأهيل والتطور، ولم يسهم في نقل المعلومات وجعلها متاحة لغرض التدريب والتأهيل وخصوصاً في بداية مدة البحث، لعدم وجود البنى التحتية التي تخدم الاتصالات، بالرغم من ذلك فقد حقق العراق تقدماً في مؤشر استعمال تكنولوجيا المعلومات الذي يعتمد على أربعة مؤشرات فرعية كما في الجدول (8) والتي تتمثل في عدد مشتركي الهاتف النقال، ومشتركي الهاتف الثابت، ومستخدمي الانترنت، ومستخدمي الحاسوب) في المدة التي اعقبت رفع الحصار المفروض في الاقتصاد العراقي مما حقق تقدماً واضحاً في مؤشر التقنية وتكنولوجيا المعلومات، بعد ان كان مؤشر التقنية (27%) في عام (2004) وأرتفع إلى (48%) في عام (2008) وكانت القيمة المطلقة للتغير بنسبة (21%) خلال ثلاثة اعوام فقط وهي اعلى نسبة سجلت في دول العالم، حيث ان مستخدمي الهاتف الجوال في عام (2004) كانت بنسبة (1%) وارتفعت إلى (20%) في عام (2005) ثم قفزت بشكل مذهل وكبير إلى (90%) في عام (2011) واستمرت النسبة بالارتفاع إلى عام (2020) بنسبة (99%) من عموم افراد المجتمع البالغين، ان الارتفاع الكبير واستعمال الهاتف الجوال في العراق والتغير غير المسبوق في اية دولة في العالم كان نتيجة للتغير في النظام السياسي في العراق الذي بسببه فرضت عقوبات اقتصادية عليه وجعلته في عزلة عن العالم، وخروج العراق من البند السابع للعقوبات ودخول شبكات الهاتف الجوال الامر الذي جعل العراق في المرتبة الأولى بمعدل نمو مستخدمي شبكة الهاتف الجوال.

اما مستخدمي الانترنت فكانت النسبة منخفضة جداً في عام (2004) بنسبة (1%) وبقيت خلال السنوات الأولى من البحث منخفضة حتى عام (2005) ارتفعت النسبة إلى (5%) مع رداءة نوعية الخدمة، واخذ المنحنى بالتصاعد بالنسبة لمستخدمي الانترنت في العراق حتى وصلت النسبة إلى (48%) في عام (2009)، اما مستخدمي الهاتف الثابت فان نسبتهم لم يطرأ عليها تحسن من حيث الكم والنوع، بسبب رداءة الخدمة وتوفر شبكات الهاتف الجوال فكانت النسبة

---

(1) عبد الرحمن شيشوري، الاقتصاد المعرفي نمط اقتصادي جديد هل تصل اليه؟ على الموقع الالكتروني:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?and=50457 in 14/11/2005

(2) انطونيوس كرم، العرب امام التحديات التكنولوجية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص28.

* ثورة الانفوميديا: مصطلح مؤلف من كلمتين الأولى تعني المعلومات(Information) والكلمة الثانية تعني وسائط النقل (Media) وعند جمع الكلمتين تكون (InfoMedia) وهي القاعدة التي تعتمد عليها كل المؤشرات لاقتصاد المعرفة في الاقتصاد العالمي المعاصر، اذ ان صناعة الانفوميديا تتكون من (الحواسيب، شبكات الاتصال بمختلف انواعها، والالكترونيات التي تمثل الادوات التي تعتمد عليها)؛
John Houghton and others, A Primer on the knowledge Economy, Center for Strategic Economic Studies, Victoria University, Australia, 2007, p.22.

(22%) في عام (2004) وتراجعت النسبة إلى (17%) في عام (2008) وبقيت منخفضة وبتراجع عدد المستخدمين لهذه الخدمة بالرغم من انخفاض تكاليفها، وانعكس ارتفاع معدل مستخدمي الانترنت في العراق على البحث والتطوير والمجلات العلمية ومثل نقلة نوعية في توفير المعلومات وارتفاع عدد براءات الاختراع بنسب ملحوظة عن المدة التي سبقت عام (2003)، وهذا نتيجة طبيعية لتوسيع الخيارات لدى الباحثين في المجلات المختلفة وقدرة اندماجهم مع العالم الخارجي وبالآتي انعكس على مؤشر التنمية البشرية والمعرفة في الاقتصاد العراقي وتبين ذلك من خلال تقرير التنمية البشرية[1].

والجدول (8) يبين ان مستخدمي الهاتف الجوال كان (574) ألف في عام (2004) وارتفع الى (1.5) مليون في عام (2005) وتضاعف عدة مرات في العام الذي بعده ليكون (9.3) مليون نسمة واستمر بالتصاعد المضطرد حتى نهاية مدة البحث بمعدلات نمو خيالية جداً فكانت (167%) في عام (2005) وبمعدل نمو (509%) في عام (2006) وبعد ذلك انخفض معدل النمو مقارنة بالسنوات الأولى للبحث، وذلك لكون العراق كان منقطعاً عن العالم وفرضت عليه العقوبات الاقتصادية وحصلت فجوة كبيرة بين العراق والعالم في كل المجالات العلمية والانسانية والاجتماعية، وبضمنها الاتصال والتواصل مع العالم الخارجي، لذلك نلاحظ ان معدل النمو في عام (2005) وبمعدل نمو (167%) عن العام الذي قبله، وكان معدل النمو (509%) في عام (2006)، وبعد ذلك بداء معدل النمو بالانخفاض وذلك لكون معظم افراد المجتمع العراقي بداء بالاعتماد على الهاتف الجوال في التواصل في انجاز الاعمال، وانشئت الكثير من الخدمات والشركات التي تعتمد على خدمات الهاتف الجوال، اما السنوات التي تلت عام (2008) فكان معدل النمو اكثر من الطبيعي بقليل فكان معدل النمو (14%) في عام (2009) وانخفض إلى (4%) في عام (2012) ثم إلى (8%) في عام (2021)، اما مستخدمي الانترنت فكان شبه معدومة في بداية مدة البحث بحيث كانت النسبة (0.07%) في عام (2010) ومن ثم بدء العدد بالارتفاع إلى (0.01%) في عام (2012) اي ألف شخص لكل مليون نسمة ومن تضاعف الرقم إلى (2%) في عام (2015) وتضاعف مرة اخرى إلى (4%) في عام (2016)، واستمر معدل النمو موجب في استعمال الهاتف الجوال، ليعكس حقيقية الارتباط بين المعرفة ووسائل التواصل التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وان ما يميز اقتصاد المعرفة، هو الاعتماد الاساسي على التكنولوجيا المتطورة للمعلومات ووسائل الاتصالات، والتي هي احدث التطورات والتغيرات للاقتصاد المعرفي في العراق، كونها الوسيلة المهمة التي يستعملها الباحث ورجل الأعمال والطالب والكاسب ومختلف افراد المجتمع في تكوين المعرفة، ان وسائل التواصل ومنها استعمال الهاتف الجوال لا يستطيع ان يحقق المعرفة ورفع مستوى الإنتاجية اذا لم يستخدمها بالشكل الأمثل، وهذا يحتاج الى العلم والتعلم وصقل المهارات ورفع الكفاءة المعرفية والعلمية من خلال استعمال شبكات الهاتف الجوال، وبالاعتماد على شبكات الهاتف الجوال ظهرت العديد من الانشطة الإنتاجية ومنها التجارة الالكترونية وشركات التوصيل وانتشار الاسواق الالكترونية والبورصات الالكترونية، مما ادى الى زيادة القدرة على حضور الأسواق بدون قيد التوقيتات الزمنية أو معوقات التواجد المكاني وتأشيرات الدخول الى بلدان اخرى، فضلا عن ذلك الاعفاءات الكمركية والضريبية التي تنمح من بعض البلدان على التجارة الالكترونية التي تتم صفقاتها من خلال استعمال شبكات الهاتف الجوال او تكنولوجيا المعلومات، وينعكس ذلك في

[1] التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بيت الحكمة – العراق، 2009، ص19.

تخفيض الكلفة زيادة القدرة التنافسية للبلد، وإمكانية التكامل والتفاعل وزيادة الكفاءة في المعاملات التجارية التي تعقد صفقاتها من خلالها[1].

جدول (8) مستخدمي الهاتف الجوال والارضي والانترنت في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	مستخدمي التلفون الجوال	معدل نمو مستخدمي الهاتف الجوال %	مستخدمي الجوال لكل 100 نسمة	معدل نمو مستخدمي الجوال لكل 100 نسمة %	مستخدمي الهاتف الثابت	مستخدمي الانترنت لكل ألف شخص
2004	574000		2		1034240	0
2005	1533000	167.07	5	150	1115000	0
2006	9345371	509.6	32	540	1247512	0
2007	14021232	50.0	49	53.1	1364512	0
2008	17529000	25.0	60	22.4	1082300	0
2009	20116876	14.7	66	10	1650136	0
2010	23264408	15.6	74	12.1	1720591	0.07
2011	25519000	9.6	79	6.7	1794000	0.01
2012	26756000	4.8	79	0	1871000	1
2013	32450000	21.2	91	15.1	1900000	1
2014	33000000	1.6	89	-2.1	1947700	1
2015	23559000	-28.6	86	-3.3	1997000	2
2016	33447000	41.9	84	-2.3	2031000	4
2017	33415690	-0.07	90	7.1	3237858	10
2018	36527353	9.3	90	0	2705028	11

[1] د. شيرين توفيق البدري، دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص40.

2019	**37224759**	**1.90**	**88**	**-2.2**	**2859094**	**17**
2020	**37475325**	**0.6**	**94**	**6.8**	**2699758**	**18**

المصدر:

1- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2004-2021)، بغداد، سنوات مختلفة، وجداول مختلفة.

2- وزارة التخطيط، شبكة الاعلام العراقي، المجموعة الاحصائية للسنوات (2004-2021)، بغداد، سنوات مختلفة، وجدول مختلفة.

4. حقوق الملكية ورأس المال المعرفي:

تعدُّ الحقوق الملكية وألفكرية من المسائل القديمة بل والجديدة في ألفكر الادبي الاقتصادي المعاصر، وبالخصوص ما ورد في ديباجة منظمة التجارة العالمية التي أولتها الاهتمام لخطورتها وتأثيرها الكبير على الاقتصاد في مختلف الدول ومنها العراق في المرحلة الحالية, ودخلت الحقوق ألفكرية والملكية عنصر مهم من عناصر التجارة العالمية، وقد انشئت منظمة خاصة بحقوق الملكية ألفكرية، وسميت بالمنظمة العالمية للحقوق والملكية وألفكرية ومختصرها (الوايبو) والتي تأسست في عام (1967) نتيجة للضغوط التي استخدمتها الدول الصناعية المتقدمة من اجل حماية حقوق ملكيتها ألفكرية بواسطة الولايات المتحدة والتي نتج عنها إجراء مفاوضات في أروقة منظمة التجارة العالمية[(1)]، ان اصل فكرة الحماية للحقوق الملكية وألفكرية تعود إلى (3000) ق.م وتم ذكرها في كتابات الاغريق القدامى مثل (فيلاركوس) الذي أشار إلى ان احدى المدن قامت بإصدار وثيقة بالحقوق الملكية وألفكرية لإنتاج بعض الأطعمة الجديدة التي تميز بإنتاجها الاغريق[(2)]، واستمرت المنظمة في التركيز على الحقوق الملكية وألفكري، حتى أسفر عن جولة المنظمة عن إبرام مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالحقوق ألفكرية والتجارية، وكانت هذه الاتفاقات بضمن الوثيقة الختامية التي كانت في جولة الأوروغواي، إذ تم الاعلان عن الاتفاقية التى اعترفت بحماية الحقوق ألفكرية الخاصة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات والتي يصطلح عليها (Trips)* وتؤثر من خلال اركانها الاساسية التي تتعلق بالصناعة والزراعة والخدمات والصادرات والاستيرادات، حيث تعرّف بانها حق الملكية العيني الأصلي الذي يعطي الحق والتخويل لصاحب الملكية ألفكرية سواءٍ كان شخص مادي او معنوي سلطة الاستئثار والملكية وعدم اعطاء الحرية بالتصرف بالشيء المملوك، ولهُ الحق في التمتع باستعماله واستغلاله والتصرف به، ومن ضمنها الحق في الحكر لمصالح المحتكر مثل منح الاذن القانوني عند العقد لأي شخص، اما الحقوق العينية فهي حقوق تتّبع الحقوق الموضوعية الاصلية منها الاخلال بالعقود أو الضمانات في الدين والجزاءات في النكول والكفالات وفي مقدمتها الحقوق الذهنية[(3)]. ان التأثير المتوقع لحقوق الملكية وألفكرية في العراق في الآجل القصير والطويل،

---

(1) سميحة القليوبي، الملكية الصناعية. القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، 2006, ص212.

(1) D. JOANS. JUDI WANGER& OTHERS. INTELECTUAL PROPERTIES PRINCIPLES&APPLICATIONS.US.2003", p.57.

* TRIPS: اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

(3) WIPO MAGAZINE, GENEVA, FEBRUARY, 2008, N0:1, P.8.

حيث يكون تأثير الاتفاقية لحماية الحقوق الملكية وألفكرية في الانشطة السلعية خلال الآجل القصير والطويل كما يأتي:

أ. التاثير خلال الآجل القصير (short-run):

يكون التأثير بصورة مباشر عبر نقل التكنولوجيا والتقنية من خارج العراق بشرط الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص التي تعطي الاهتمام الكبير والخاص للصناعات الثقيلة والكبيرة التي لها المحتوى التكنولوجي الكثيف رأس المال وتتبنى المعرفة ورأس المال البشري، التي يشترط فيها الآتي[1]:

(أ-1) عدم دخول الصناعات الثقيلة الجديدة التي تحتاج إلى تراخيص الإنتاج من المالكين الذين يتمثلون في الشركات المبتكرة الأم، في الوقت الذي يعاني العراق من محدودية الإمكانية للبحث والتطوير وقلت التخصيصات لهذا المجال والحقل المعرفي، مما يقود الى المزيد الغش في الصناعة والزراعة والتجارة، ويمكن الاستفادة من الحقوق الملكية وألفكرية في القطاع النفطي والاستفادة في حالة اقامت صناعات هيدروكربونية وصناعات هيايدروليكية، مما تساعد على نقل التكنولوجيا وتوطينها في القطاع الاستخراجي والصناعات النفطية.

(أ-2) ان عدم امتلاك الحقوق الملكية وألفكرية يؤدي الى أرتفاع الأسعار للبضائع والذي يأتي من الميزة الاحتكارية التي تمتلكها الشركات الأم والبلدان التي تنتمي إليها براءة الاختراع والابتكار، وهذا يقود الى ارتفاع التكاليف وضياع الميزة النسبية والمطلقة في امتلاك المورد الخام والذي من الممكن استعماله في تحقيق النمو الاقتصادي.

(أ-3) ان كل حركة التجارة من الصادرات والاستيرادات التي تخألف (TRIPS) يكون لها اثار في الميزان التجاري، حيث أن الدول المنظّمة إلى منظمة التجارة العالمية يكون لها في قبول أو رفض تسجيل وحساب اية سلعة مستوردة تكون مخألفة لـ(TRIPS)، وهذا لا ينطبق على الاقتصاد العراقي لكونه غير منظّمة الى منظمة التجارة العالمية (WTO).

(أ-4) ان حماية الحقوق ألفكرية والملكية قادت إلى أرتفاع الاسعار ونشوء الاحتكارات في بعض الصناعات التي تخدم الخطط الاقتصادية والمرحلة الحالية في العراق، إذ ان الكثير من الصناعات والصفقات التي تمت كانت مع دول لم تنظم الى منظمة التجارة الدولية مما أدى ذلك الى تفشي ظاهرة الغش الصناعي، وعدم الخضوع الى المواصفات العالمية، وتعتمد بشكل كبير على العقود الباطنة مما انعكس تأثيرها السلبي في الاقتصاد العراقي.

ب. التأثير خلال الآجل الطويل (Long-run):

ان تأثير الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية ألفكرية يكون غير مباشر من خلال الاجل الطويل من خلال التخصيص الامثل للمورد البشري والعمل على وضع بنى تحتية علمية تحتضن الملكية ألفكرية يمكن بيان حقوق الملكية ألفكرية، وقد يكون تأثيرها بصورة مباشرة من خلال الاتي[2]:

(ب-1) الموافقة والقبول بأساليب مختلفة منها الامتيازات والتراخيص والمشاركة في الملكية ألفكرية مقابل بعض الالتزامات، لكي لا يسبب الاحتياج والافتقار إلى المرتكزات الاساسية في الحقوق الملكية

[1] Margaret Lewelyn, I`ntellectual Property quarterly, Sweet& maxwell, Scotland, ISSUE 1, 20106.

[2] عقيل عزيز عودة، الحماية الجنائية للمستهلك في القانون العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد، 1999، ص80.

وألفكرية سواءٍ بالقطاع العام او القطاع الخاص, من خلال الاتصال ألفعال بين الشركات الاهلية العراقية مع الشركات الاقليمية او العالمية التي تملك الخبرة بحيث تكون قادرة على تبني وتمويل الانشطة العلمية وتخصص جزء من الميزانية لها، كما عملت الشركات المختصة في القطاع النفطي والقطاع الزراعي التابعة للعتبات المقدسة، التي يحتاج مردودها بعض الاحيان إلى الآجل الطويل.

(ب-2) خلال سنوات الحصار الاقتصادي في العراق تراجعت تنمية القطاع الصناعي نتيجة لصعوبات نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة، واتيحت ألفرصة للعراق في الوقت الحاضر وخصوصا بعد السعي للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وجولات التراخيص التي وقعها العراق مع الشركات النفطية العالمية، والتي تكون سبب لنقل التكنولجيا نظراً لارتفاع الكلفة التي تتطلب ذلك، وفي مقابل ذلك عجز العراق عن اختراع وابتكار واستنباط التكنولوجيا المحلية وتطويرها في القطاع الصناعي لاسباب كثيرة منها، ضعف البنى التحتية وقلت التخصيصات، بالاضافة الى عدم مؤامة مخرجات التعليم مع متطلبات التقدم التكنولجي وضعف القاعدة العلمية والبحثية في القطاع الصناعي.

(ب-3) ان من العوامل المؤثرة خلال الاجل الطويل في حقوق الملكية ونقل المعرفة أرتفاع هجرة الأدمغة العراقية للخارج وعدم وجود جهة راقبية على استعمال حقوق الملكية وبراءات الابتكار والاختراع في داخل العراق، والاقبال على بيع حقوقهم ألفكرية للدول الصناعية التي تتبنى استراتيجية واضحة، مما ادى الى النزيف المستمر للكفاءات العلمية، وعدم وضع ضوابط واضحة للبحث والتطوير (R&D) في العراق.

(ب-4) بسبب ارتفاع حقوق الملكية ألفكرية التي تستعملها الشركات المصنعة التي ادت الى نشوء ظاهرة التقليد لإنتاج السلع المصنعة وقطع الغيار للصناعات، وهذا يؤدي الى انتشار ظاهرة الغش الصناعي.

مما تقم نرى ان القيود الخاصة بالحقوق الملكية ألفكرية تبقي الكثير من الدول النامية وفي مقدمتها العراق في حالة تبعية للدول الصناعية المتقدمة، حيث ان الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية ألفكرية (تربس) تؤثر بشكل واضح وكبير على الاسعار العالمية للسلع المصنعة ونصف المصنعة فكان الاثر سلبي على النمو الاقتصادي في العراق، وفي حالة قبول العراق كعضو في منظمة التجارة العالمية وهو يعاني من الاختلالات الهيكلية والتشوهات في البنية الاقتصادية، سوف يحد من قدرة المفاوض على التوصل الى الحلول التي تتيح نقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية الحقوق ألفكرية، ويحدد من القدرة في توطين الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا، ويتم اللجوء الى عقود الامتياز والترخيص مما يزيد من التكاليف ويقلل من فاعلية الاستثمار بسبب اتفاقية (التربس) لكون عملية تسيير الانشطة تبقى تابعة لقرارات المالكة لحقوق الملكية ألفكرية، ويكون المتضرر الاكبر هو المستهلك العراقي، سواءٍ من ارتفاع الاسعار للسلع والبضائع الخاضعة لـ(التربس)، او لا مناص من استهلاك السلع المقلدة الاقل جودة واكثر ضرراً على الاقتصاد العراقي.

شكل بياني (1)

مخطط لعناصر الملكية ألفكرية

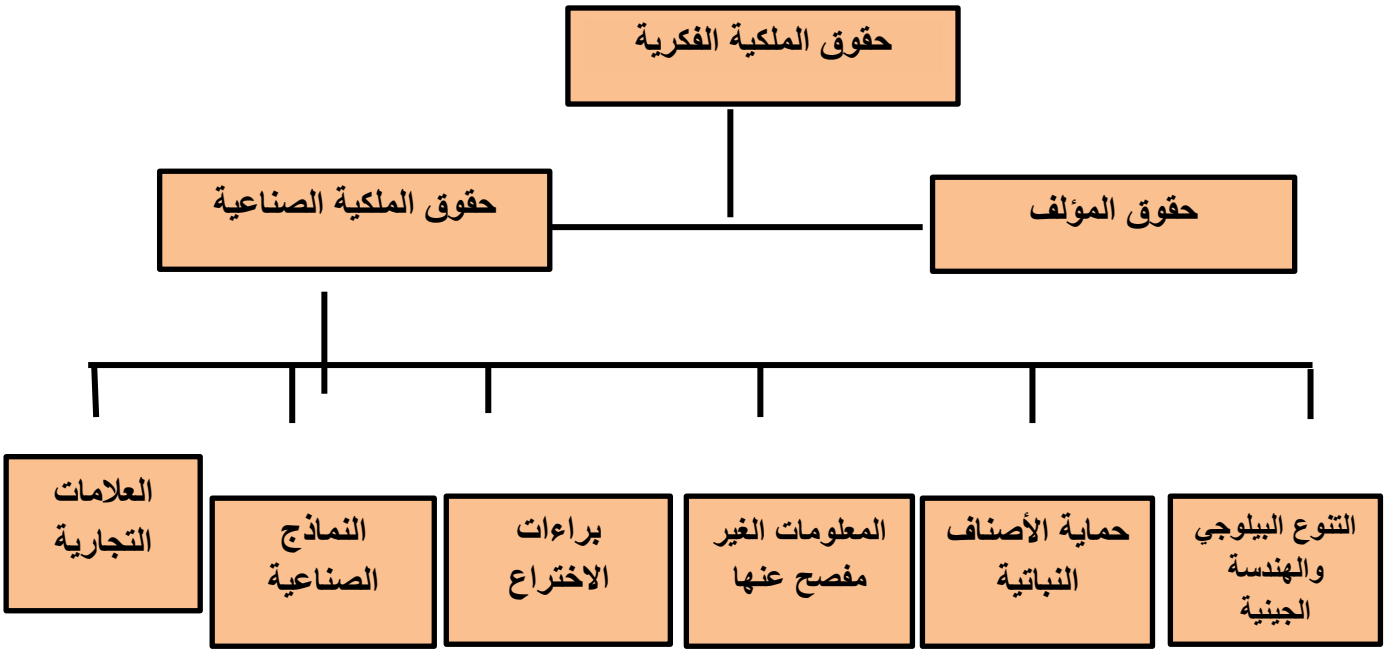

Source: jayshree watal, Intellectual Roperty Rights& developing countries, Harvard Press, 2010, p.7.

5. واقع حقوق الملكية ألفكرية في الصناعة العراقية:

نشأت حقوق الملكية في الصناعة العراقية في بداية القرن العشرين، في القطاع الخاص وبالذات في صناعة التمور والتبوغ ودباغة الجلود والصناعات النسيجية والغزل، اذ لم تضع الدولة سياسة واضحة لحقوق الملكية في الدولة العراقية الحديثة التكوين، وبعد استحداث مجلس الاعمار العراقي ومن ثم وزارة الاعمار ووضخ الخطط الخاصة بالصناعة العراقية، وكانت توضع في الخطط الخمسية سياسة صناعية واضحة ولكنها لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية، وتعتمد الصناعة العراقية على المواد المحلية او تصنيع المواد الزراعية او المنتجة في القطاع الاستخراجي، وكان دور الحكومة العراقية بصورة غير مباشرة، بالاعتماد على الدعم المقدم من خلال التشريعات القانونية وتقديم القروض الصناعية للقطاع الخاص[1]، وخلال فترة الحرب العراقية الايرانية التي ادت الى تدمير البنى التحتية للقطاع الصناعي وما تلها من غزو الكويت واستكمال التدمير الممنهج للقطاع الصناعي، وما خلفته الحرب من عقوبات اقتصادية انتجت تدمير كامل للصناعة العراقية بحيث كانت عاجزة عن الحصول على المستلزمات الاساسية من المواد النصف مصنعة وقطع الغيار للمكائن والمعدات بالإضافة الى نقص التمويل في افتتاح مشاريع جديدة او تطوير وتوسيع المشاريع القائمة[2]، وكانت النتيجة الحتمية هشاشة مستوى الصناعة وعدم قدرتها على منافسة الصناعات الاقليمية والعالمية وخصوصاً بعد تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي في العراق التي افرزت تحرير التجارة الخارجية.

---

[1] حميد الجميلي، الصناعة التحويلية العربية الاشكاليات وتحديات المستقبل، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 65، 2001، ص151.

[2] تقي عبد سالم العاني، تحليل العلاقة بين القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 2001، ص47.

ويوضح الجدول (9) أن عدد المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث كانت (489) منشأة كبيرة في عام (2004) وانخفضت إلى (401) منشأة في عام (2008) ثم إلى (211) منشأة في عام (2012) لتكون (98) منشأة في عام (2021) واقصد المنشأة الكبيرة المسجلة بشكل رسمي، ان التراجع في اعداد المنشأة والمشاريع الصناعية الكبيرة في العراق بعد عام (2004) يعود الى السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية بداءٍ من الحكومة الانتقالية التي شرعت مجموعة من القوانين التي خصخصت معظم منشأة القطاع العام وتحويلها الى المستثمر الخاص، فكانت منشأة خاسرة لأنها كانت تعتمد على الحماية الحكومية والدعم المخصص لها[1]، اما المشاريع المتوسطة فكانت (92) منشأة في عام (2004) وانخفضت الى (76) منشأة في عام (2008)، ثم ارتفعت الى (129) منشأة متوسطة في عام (2016) وكانت (195) منشأة في عام (2021)، اما المنشأة الصناعية الصغيرة فأنها تتسم بوضع مختلف من حيث الاعداد، وتعتمد على الورش المنزلية التي تتمثل بالحدادة والنجارة فكانت (11483) منشأة صغيرة في عام (2004) وأرتفعت الى (18088) منشأة في عام (2008) واستمرت بالارتفاع التدريجي الى (19620) في عام (2012) ثم انخفضت بسبب التهجير القسري لبعض المحافظات في المنطقة الشمالية والغربية خلال احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية، فكان عدد المنشأة الصغيرة (12054) في عام (2020) فضلاً عن الاثار الكبيرة التي تركها كوفيد (19) على مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الصناعي.

جدول (9) عدد المنشآت الصناعية حسب الحجم للسنوات (2004-2021)

السنة	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة
2004	489	92	11483
2008	401	76	18088
2012	211	97	19620
2016	150	129	15176
2020	109	135	12054
2021	98	195	18029

المصدر: وزارة التحطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للسنوات (2004-2021)، جداول مختلفة.

[1] عمر طارق وهبي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006، ص205.

ومن مواصفات القطاع الصناعي في العراق خلال مدة البحث ما يلي[1]:

أ- تمتع الصناعة العراقية بالحماية والدعم الحكومي لمواجهة الصناعة الاقليمية والعالمية وهذا على الكفاءة وتراجع القدرة التنافسية والتخصيص الأمثل للموارد.

ب- أرتفاع التكاليف للمواد الاولية المستوردة ومستلزمات السلع الإنتاجية بسبب رفع سعر الصرف للدينار العراقي امام الدولار وانعكس على الاسعار في السوق المحلية فضلاً عن عدم وجود لها اسواق في البلدان المجاورة.

ت- ان معظم المشاريع الصناعية في الاقتصاد العراقي كانت تستهدف الاسواق المحلية ولم تدخل في منافسة حقيقية مع السلع المستوردة نتيجة سياسة الاغراق التي اتبعتها بعض البلدان المجاورة، مما ادى الى عجز الصناعة المحلية عن مجاراتها وفقدان القدرة على المنافسة في الجودة والسعر.

إذ إن الحكومة العراقية انتهجت خصخصة القطاع العام بعد تغير النظام الاقتصادي واتباع نظام السوق واعتبرت الخصخصة حل لمشكلة تراجع القطاع الصناعي المعتمد على الدولة بشكل كلي، ولكن هذا لا يعدُّ حل لمشكلة القطاع الصناعي لانه سوف يواجه نظام المعايير الدولية الـ(ISO) بمواصفات مختلفة منها (ISO 9000) و(ISO 9004) و(ISO45001) و(ISO12001)*، حيث ان النظام المذكور يصدم بعدم وجود بنى تحتية مؤهلة للقطاع الصناعي، وقلة الكوادر البشرية التي تمثل الاساس لاقتصاد المعرفة ورأس المال البشري في الاقتصاد العراقي، وعدم وجود قانون خاص بالاستثمار وعدم المرونة في إصدار تشريعات تجذب رؤوس الاموال وتحوّل دون هجرتها الى الخارج، بمعنى ان الاقتصاد العراقي غير قادر على خلق بيئة جاذبة للاستثمار، او توطين رؤوس الاموال المحلية والحيلولة دون هروبها الى الخارج، مما يعني أن الصناعة في العراق غير قادرة على تحقيق الجودة مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الأجنبية.

الاستنتاجات:

تحليل مؤشرات الاقتصاد المعرفي والموارد البشرية للتعليم في العراق للمدة (2000-2020)توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها الآتي:

1. يعد الاقتصاد المعرفي نمط اقتصادي جديد يعتمد على المعلومات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع كمدخلات إنتاجية حيث تشكل المعرفة في الموارد البشرية أساساً مهماً فيه وكأهم عنصر في عناصر الإنتاج.
2. ان التقدم الحاصل في الاقتصاد المعرفي هو بسبب التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الامر الذي ينعكس أيجاباً في أداء الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع التعليم بشقيه الأساسي والجامعي.
3. حظي موضوع الاقتصاد المعرفي بتركيز اكبر في المدرسة الينوكلاسيكية عن مما سبق ففي ألفكر الاقتصادي الحديث تم التركيز على العنصر البشري كالإسهامات التي قام بها لوكاس (Lucas) عام 1988 و(Romer) عام 1992، فالعلاقة بين المعرفة ورأس المال البشري علاقة وطيدة بما ينعكس على الأداء الاقتصادي والعوائد الاقتصادية إذ أن هناك نظريات عدة كرست لرأس المال البشري والموارد البشرية كنظرية مينسر التي أوضحت دور رأس المال البشري في

[1] د. ثائر محمود رشيد، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006، ص67.

تحقيق الإيرادات ونظرية بيكر بأدراج الأنشطة المعتمدة على المهارات والتدريب والخبرات والاعتماد على التعليم بإدراجه متغير رأس المال البشري وغيرها.

4. هناك أثر متبادل بين الاقتصاد المعرفي والموارد البشرية بما ينعكس على النمو الاقتصادي كطريقة الترابط المعتمدة على حساب الاختلافات او الارتباطات بين الاستثمار في التعليم والعوائد المتحققة في التعليم وحجم الموارد البشرية المستخدمة ومقدار الاندثار في البنى التحتية في المؤسسات التعليمية وغيرها وبين الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية المتمثلة بخلق القيمة المضافة وطريقة تحليل نسبة العائد/ التكلفة المتمثلة بالعائد الداخلي للتعليم والعائد الحالي له أيضاً ونظرية المصفاه ونظرية الإشارة وغيرها.

5. هناك جملة من العوامل المعززة لرأس المال البشري في العراق منها الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة وغيرها وكانت اعلى نسبة للانفاق على التعليم الى الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 بـــ(4.88%) ثم عام 2015 بـــ(4.79%) وعام 2017 بـــ(4.40%)، بينما كانت اعلى نسبة للأنفاق على الصحة الى الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 بـــ(3.4%) وعام 2003 بـــ(3.1).

6. على صعيد اهم متغيرات الاقتصاد المعرفي فقد بلغ اعلى عدد لبراءات الاختراع في الداخل هو عام 2018 بـــ(625) براءة اختراع، ثم عام 2017 (614) براءة اختراع وعام 2020 (502) براءة اختراع ام اعلى عدد لبراءات الاختراع في الخارج كان عام 2014 (240) براءة اختراع ثم عام 2013 (141) براءة اختراع، اما فيما يخص عدد المجلات فكان اعلى عدد عام 2018 (6075) مجلة ثم عام 2017 (2261) مجلة بينما بلغ اعلى معدل نمو سنوي لمستخدمي الهاتف الجوال هو عام 2006 (509.6%) وعام 2005 بـــ(167.07).

7. تتمثل سبل اصلاح وتطوير الموارد البشرية لقطاع التعليم في العراق بالتقليل من المشاكل والعقبات امام التعليم والاستفادة من التجارب الدولية كالتجربة اليابانية في التعليم والتجربة الامريكية في التعليم وغيرها من التجارب وذلك بالتركيز على البحث العلمي وتحويل الاختراعات الى ابتكارات كالذي اعتمده جامعة (ستانفورد) في أمريكا والاهتمام بالانتاجية الحدية للعاملين في الاختصاصات المختلفة.

التوصيـــات:

اقتصر الباحث مجمل التوصيات في دراسته فقط وكانت كالاتي :

1. خلق المناخ المناسب للمعرفة ذلك كون ان المعرفة ليس (ترفاً فكرياً) بل هي من اهم عناصر الانتاج كمدخلات معرفية واتاحة ألفرص امام الاستثمارات في صناعة البرمجيات المعرفية المختلفة في العراق، إذ تؤكد النظرية الحديثة ان الاستثمار في البحث والتطوير والابداع التقني هو الدافع الرئيس للنمو الاقتصادي.
2. العمل على اقامة منظومات متخصصة في البحث والتطوير ذات جودة عالية، وزيادة التمويل للتعليم العالي في هذا الاتجاه والتركيز على تكنولوجيا المعلومات وصناعة المعلومات وتمكين الايدي العاملة للوصول اليها والتعامل معها، ومعالجة موضوع ضعف الموارد وسياسة التعامل مع الاعداد المتزايدة للطلاب وفقا للطاقة الاستيعابية الموجودة.
3. تشجيع ريادة الاعمال والابتكار مع دعم المشاريع المعرفية الناشئة، وتفعيل دور ورش التأهيل والتدريب في زيادة مهارة واداء الايدي العاملة وانتاجية الموارد البشرية في قطاع التعليم في العراق، ومعالجة العنف المدرسي وسوء التغذية.
4. ادخال التكنولوجيا الحديثة والاجهزة والمعدات الالكترونية المتعلقة بالتعليم بمختلف انواعه وحل مشاكل وعقبات التعليم من ابنية ومعدات واجهزة ومناهج وطرائق تدريس وتشريعات قانونية.

5. تحسين اداء العاملين في قطاع التعليم حيث إن بيئة المستقبل تشهد المزيد من التركيز على نوعية جديدة من الموارد البشرية ومنها العاملين في قطاع التعليم الذين تتوافر فيهم قرارات ومهارات عالية في الأداء بالإضافة إلى القدرات الخاصة بفهم طبيعة العنصر البشري والنواحي الإنسانية المرتبطة به.
6. تشجيع الطلاب الى تحويل مقرراتهم ومخرجاتهم الى حالة الكترونية أي تشجيع التعليم الالكتروني E-Learing سواءً في التعليم الحكومي او الأهلي، ورفع المستوى التعليمي واداء الكليات الاهلية حيث وجود الانتشار غير المتوازن لها ضمن الرقعة الجغرافية الواحدة ودعم الجانب التطبيقي والمختبري خاصة في التخصصات الطبية والهندسية والعلمية فيها ومعالجة حالات التسرب والغياب وغيرها.

المصادر العربية:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1. د. جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن،2009.
2. مايكل استفنسن، تحديات رأس المال البشري في العالم العربي، مؤسسة محمد ابن راشد ال مكتوم، 2007.
3. د. عمرو هشام محمد العمري، التنمية البشرية والتطورات الديمغرافية في بلدان الاسكوا، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2009.
4. د. عبد الوهاب الامين، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، 1983.
5. د. احمد عبيد عبد الرحيم، العائد على التعليم في العراق، مطبعة الوراق، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2017.
6. عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2011.
7. عبد الرحمن الهاشمي، واخرون، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2008.
8. د. نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة المعرفة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثانية، 2012.
9. انطونيوس كرم، العرب امام التحديات التكنولوجية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982.
10. سميحة القليوبي، الملكية الصناعية. القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، 2006.
11. تقي عبد سالم العاني، تحليل العلاقة بين القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 2001.

ثانياً: البحوث والدراسات والمؤتمرات المنشورة:

1. مجموعة باحثين، الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة، 2009، 9.
2. قصي حسن عباس، اتجاهات التعليم وتكوين رأس المال البشري في العراق وآليات الاصلاح، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، قسم الاقتصاد، 2013، ص7.
3. اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2020، ضرورة ضمان الجودة في التعليم، منشورات اليونسكو، باريس، فرنسا، 2020، ص106.
4. بيداء رزاق حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في العراق باستعمال نموذج لوكاس، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، قسم الاقتصاد، 2022، ص126.
5. عبد الخالق عبد المهدي فرحان الدبي، امكانية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية الايجابيات والسلبيات، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كليو الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2005، ص84.
6. غالب شاكر بخيت الركابي، السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012، ص106.
7. د. شيرين توفيق البدري، دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص40.
8. عقيل عزيز عودة، الحماية الجنائية للمستهلك في القانون العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد، 1999، ص80.
9. عمر طارق وهبي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006، ص205.
10. د. ثائر محمود رشيد، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2006، ص67.

ثالثاً: التقارير المحلية والدولية:

1. اليونسكو، مكتب اليونسكو- العراق، إستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني (2014-2020)، عمان الاردن، 2018.
2. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، التنمية المكانية المستدامة في العراق للمدة (2013-2017)، باب التنمية البشرية والاجتماعية.
3. منظمة الصحة العالمية، المعلوماتية الديناميكية لجائحة كورونا، كوفيد (19)، واسلو، 2020.

4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية (2010-2014)، بيت الحكمة، بغداد، 2014.

5. ماهر احمد، أثر التدريب والتطوير في تنمية الموارد البشرية في مواقع العمل والإنتاج، منظمة العمل العربية – مجلة العمل العربي، القاهرة، العدد 128، 2017.

6. وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني، الشؤون العليمة والمهنية، المؤتمر المهني الحادي عشر الموسوم (اساليب التدريب والتعليم المهني في تنمية المعرفة)، بغداد، 2004.

7. وزارة التخطيط، الخطة الاستراتيجية الوطنية، البرنامج الحكومي، نفقات تطوير رأس المال البشري، بغداد، 2014.

8. التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بيت الحكمة – العراق **2009.**

رابعاً: المنشورات الالكترونية:

1. البنك الدولي، مشروع راس المال البشري، بيانات متاحة على الموقع:

https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

2. عبد الرحمن شيشوري، الاقتصاد المعرفي نمط اقتصادي جديد هل تصل اليه؟ على الموقع الالكتروني:

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?and=50457 in 14/11/2005

خامساً: المجلات:

1. معروف هوشيار، القطاع الصناعي التحويلي في العراق وعملية التحول التكنولوجي، المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 31، 2000.

2. حميد الجميلي، الصناعة التحويلية العربية الاشكاليات وتحديات المستقبل، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 65، 2001.

سادساً: المصادر الأجنبية:

1. John Houghton and others, A Primer on the knowledge Economy, Center for Strategic Economic Studies, Victoria University, Australia, 2007, p.22.

2. D. JOANS. JUDI WANGER& OTHERS. INTELECTUAL PROPERTIES PRINCIPLES&APPLICATIONS.US.2003", p.57.

3. WIPO MAGAZINE, GENEVA, FEBRUARY, 2008, N0:1, P.8.

4. Margaret Lewelyn, I`ntellectual Property quarterly, Sweet& maxwell, Scotland, ISSUE 1, 20106.